

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة 6

الإثنين، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 15/00 نيويورك

الرئيس: السيد بيريس (سري لانكا)

افتُتِحت الجلسة الساعة 15/05.

البنود من 90 إلى 108 من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أفتح باب الإدلاء ببيانات، نود تذكير الوفود بأن قائمة المتكلمين في الجزء المتعلق بالمناقشة المواضيعية ستغلق في الساعة 18 من مساء غدا الثلاثاء، 11 تشرين الأول/أكتوبر.

وأحث جميع الوفود التي أخذت الكلمة على أن تتكرم بمراعاة الحدود الزمنية المقترحة لبياناتها.

السيد راي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تهنيئ الهند السفير بيريس على توليه رئاسة اللجنة الأولى. ويؤكد له وفد بلدي كامل دعمنا وتعاوننا.

تجتمع اللجنة الأولى، التي هي جزء من ثالث نزع السلاح، إلى جانب مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، هذا

العام في ظل ظروف جغرافية سياسية صعبة، وفي أعقاب الجائحة. وقد ذكر وزير خارجية الهند، السيد جايشانكار، في خطابه الذي أدلى به مؤخرا في المناقشة العامة للدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، ما يلي:

”تقف الهند إلى جانب السلام وستبقى هناك بثبات. نقف إلى الجانب الذي يحترم ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه التأسيسية. ونقف إلى الجانب الذي يدعو إلى الحوار والدبلوماسية بوصفهما السبيل الوحيد للخروج من النزاع. ونقف إلى جانب أولئك الذين يكافحون من أجل تغطية نفقاتهم، حتى وهم يحدّقون في التكاليف المتصاعدة للغذاء والوقود والأسمدة“ (A/77/PV.12، صفحة 59).

وستكمل الهند فترة عضويتها في مجلس الأمن هذا العام. وخلال فترة ولايتها، ركزنا أيضا على مجالات حاسمة مثل الأمن البحري ومكافحة الإرهاب وحفظ السلام.

لا تزال الهند ملتزمة التزاما راسخا بهدف نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي وغير التمييزي الذي يمكن التحقق منه. ودعت الهند

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-62290 (A)



إذ يشكل منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي مجالا مهما ذا أولوية بالنسبة للهند. وبوصف الهند دولة رئيسية مرتادة للفضاء، فإن لها مصالح حيوية في مجال التنمية والأمن في الفضاء. ونعتقد أن الفضاء الخارجي ينبغي أن يكون ساحة للتعاون وليس للنزاع. حتى ونحن نشارك مشاركة بناءة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية، تؤيد الهند التفاوض على صك ملزم قانونا بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح لمعالجة الشواغل العالمية المتعلقة بأمن الفضاء.

واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية مثالان جديران بالاهتمام للمعاهدات العالمية غير التمييزية من أجل القضاء التام على فئات أسلحة الدمار الشامل ذات الصلة. وستسهم الهند إسهاما كبيرا وملموسا في المؤتمر التاسع القادم للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستعراض الاتفاقية. وقد اشتركت الهند وفرنسا في اقتراح إنشاء قاعدة بيانات للمساعدة في إطار المادة السابعة من الاتفاقية، وتأمل أن يحظى الاقتراح بتأييد جميع الدول الأعضاء لاتخاذ قرار في المؤتمر الاستعراضي. ونتطلع أيضا إلى الإسهام بشكل بناء في نجاح المؤتمر الخامس للأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية لاستعراض الاتفاقية المقرر عقده في العام المقبل.

وقد شاركت الهند وستواصل المشاركة بنشاط في عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وتعتقد الهند أن من الأنسب مواصلة تلك المداولات في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

ومما يبعث على قلقنا البالغ عمليات النقل غير المشروعة للأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما إلى الإرهابيين والأطراف الفاعلة من غير الدول. وترحب الهند بالوثيقة الختامية التي اعتمدها بتوافق الآراء اجتماع الدول الثامن الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة في وقت سابق من هذا العام، والتي اعترفت بالآثار الضارة للاتجار غير المشروع بالأسلحة في تقاوم الإرهاب وشددت

إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية من خلال عملية تدريجية، كما هو مبين في ورقة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي التي قدّمناها إلى مؤتمر نزع السلاح في عام (CD/1816) 2007. وتكرر الهند دعوتها إلى اتخاذ الخطوات المبينة في ورقة العمل، بما في ذلك التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على اتفاقية شاملة للأسلحة النووية.

وتعلق الهند أهمية كبيرة على مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف في العالم بشأن نزع السلاح، على النحو المنصوص عليه في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وكما أعيد تأكيدها مؤخرا في القرار 62/76 وقد شاركت الهند مشاركة بناءة في أعمال الهيئات الفرعية لمؤتمر نزع السلاح.

ويسرنا أن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وهي الهيئة التداولية الرئيسية داخل الأمم المتحدة بشأن مسائل نزع السلاح، تمكنت من بدء إجراءات موضوعية بعد توقف دام ثلاث سنوات تقريبا.

وفي الدورة الحالية للجنة الأولى، ستقدم الهند أربعة مشاريع قرارات: "اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية"، و "تخفيض الخطر النووي"، و "تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل"، و "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح"، وهي مشاريع قرارات أبرزت باستمرار المسائل الحاسمة وذات الصلة بنزع السلاح والأمن الدولي وحظيت بتأييد واسع من الأعضاء.

والهند، بوصفها دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية، ملتزمة، عملا ببعيدتها النووية، بالحفاظ على حد أدنى موثوق من الردع مع عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وعدم استخدام تلك الأسلحة ضد الدول غير الحائزة لها. ودون النقص من الأولوية التي نوليها لنزع السلاح النووي، تؤيد الهند الشروع فورا في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها. وتنتشر الشعور الواسع النطاق بخيبة الأمل لأن هذه المفاوضات لا تزال متوقفة. وتواصل الهند المشاركة بنشاط في عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي.

السيد فاراس (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

وبالإضافة إلى جميع البيانات التي أدلي بها باسم الاتحاد الأوروبي وبلدان الشمال الأوروبي، اسمحو لي أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تدين فنلندا الهجوم غير المبرر الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا دون استقزاز. إن الغزو الروسي لبلد ذي سيادة هو انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. كما نكرر إدانتنا للاستفتاءات الصورية التي نظمها الاتحاد الروسي وما تلاها من ضم غير قانوني لبعض المناطق الشرقية من أوكرانيا. وتلك انتهاكات صارخة لسيادة أوكرانيا وميثاق الأمم المتحدة. واسمحو لي أن أشدد على أن فنلندا تؤيد أوكرانيا في حقها في الدفاع عن النفس وفقاً للمادة 51 من الميثاق. ويجب على الاتحاد الروسي أن يوقف فوراً أعماله العسكرية، وأن يسحب قواته من كامل أراضي أوكرانيا، وأن يحترم السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها داخل حدودها المعترف بها دولياً.

ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل عنصراً محورياً في النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. وتشعر فنلندا بخيبة الأمل لعدم التمكن من الاتفاق على وثيقة ختامية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة في آب/أغسطس بسبب معارضة الاتحاد الروسي. وهذا الفشل هو انعكاس للغزو الروسي لأوكرانيا، وليس فشلاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نفسها.

ولأسف، لم يحرز أي تقدم بشأن نزع السلاح النووي خلال السنوات الأخيرة. ونسلم بأن هناك بعض الحقيقة في القول إن البيئة الدولية الراهنة لا تقضي إلى نزع السلاح النووي. وفي الوقت نفسه، من المستصوب التذكير بكمالات داغ همرشولد من عام 1955: "نزع السلاح ليس أبداً النتيجة للحالة السياسية فحسب؛ بل إنه مفيد جزئياً في خلق الحالة السياسية". ونحن بحاجة إلى مواصلة العمل بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية لإنجاح دورة الاستعراض المقبلة.

على دور صكوك الأمم المتحدة في التصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب.

ويسرنا أن فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي ترأسه الهند، اعتمد تقريراً بتوافق الآراء. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى المشاركة في تلك الآلية الطوعية القيمة للشفافية وبناء الثقة، التي تسمح للبلدان بالإبلاغ عن عمليات نقلها للأسلحة التقليدية.

وتواصل الهند المشاركة بنشاط في المناقشات الجارية للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية. ونشدد على ضرورة التصدي لتحويل وجهة الذخيرة إلى أطراف فاعلة من غير الدول ونقدم دعماً لتعزيز إرشادات المبادئ التوجيهية التقنية الدولية للذخيرة في ذلك المجال.

والهند ملتزمة بتعزيز بيئة مفتوحة وآمنة ومستقرة وسلمية وفي المتناول فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يواجه الفضاء السيبراني عدداً متزايداً من التحديات في شكل تهديدات وفي إساءة استخدامه لأغراض إجرامية وإرهابية. واعترافاً بالتفاوت في التأهب السيبراني فيما بين الدول الأعضاء للتصدي لمختلف التهديدات السيبرانية والحاجة إلى تعزيز قدرات تلك الدول، اقترحت الهند تطوير بوابة عالمية للتعاون في مجال الأمن السيبراني، تركز على الأمم المتحدة، كمنصة عالمية للتعاون والتنسيق الدوليين فيما بين الدول الأعضاء بشأن أمن البنية التحتية السيبرانية وتحسين القدرات السيبرانية. وننتقل إلى إجراء مناقشات مثمرة واتخاذ قرار في ذلك الصدد في العام المقبل في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وختاماً، وتماشياً مع تركيز الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح على تعزيز الخبرة في مجال نزع السلاح وتمكين الأجيال الشابة، تستضيف الهند برنامجاً سنوياً ممولاً بالكامل للزمالات في مجال نزع السلاح والأمن الدولي للنهوض بالتنقيف في مجال نزع السلاح.

ونتطلع إلى العمل معكم، سيدي الرئيس، ومع جميع الوفود لإنجاح دورة اللجنة الأولى هذه.

السيدة ستويغا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وبإمكانكم، سيدي، أن تعولوا على دعم بلغاريا الكامل في جهودكم لتوجيهنا إلى تحقيق نتيجة ناجحة.

وتقيد بلغاريا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.6). وأود الآن أن أدلي ببضعة نقاط بصفتي الوطنية.

إننا نجتمع في بيئة أمنية بالغة الصعوبة. فعدوان الاتحاد الروسي غير القانوني وغير المبرر ومن غير استغفار على أوكرانيا له عواقب وخيمة على أوروبا والعالم بأسره. إن أعمال الاتحاد الروسي لا تشكل انتهاكا تاما للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل إنها تتهز أيضا أسس الهيكل العالمي لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وقد انتهك الاتحاد الروسي، وهو دولة حائزة للأسلحة النووية، الضمانات الأمنية المقدمة لأوكرانيا في مذكرة عام 1994 بشأن الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقوض سلامة وأمن محطات الطاقة النووية على أراضي أوكرانيا، ويهدد العالم الآن باستخدام الأسلحة النووية. وندين بحزم ذلك التصعيد الخطير وغير المسؤول للنزاع.

نرفض أيضا رفضا قاطعا قيام الاتحاد الروسي بالضم غير القانوني لمناطق دونيتسك ولوغانسك وزابورجيا وخيرسون الأوكرانية باعتباره انتهاكا صارخا لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ويأتي هذا الضم في أعقاب استفتاءات زائفة لم تكن حرة ولا نزيهة، ولن نعترف بها أبدا.

وندعو الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى وقف هذه الحرب غير المشروعة، والتقييد بالتزاماته الدولية، وسحب جميع قواته العسكرية فوراً وبشكل كامل وغير مشروط من أراضي أوكرانيا داخل حدوده المعترف بها دولياً.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ. وعلى الرغم من التقدم الملموس في تنفيذ الاتفاقية، فإن عودة استخدام الأسلحة الكيميائية إلى الظهور لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ندين استخدام الأسلحة الكيميائية في جميع الظروف من جانب أي شخص، وفي أي مكان وفي أي وقت. يشكل استخدام الأسلحة الكيميائية انتهاكا للقانون الدولي، وفي ظروف معينة، يرقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. أولويتنا الأكثر إلحاحا هي التمسك بالقاعدة ضد استخدام الأسلحة الكيميائية وكفالة محاسبة مرتكبي الهجمات الكيميائية. وفي ذلك السياق، نعتبر أن من الأهمية بمكان الحفاظ على سلامة واستقلالية آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، أظهرت لنا جائحة مرض فيروس كورونا الآثار المدمرة لانتشار مسببات الأمراض الخطيرة، سواء كانت عرضية أو طبيعية. ويتعين علينا تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ومن المهم تحسين تنفيذ آليات بناء الثقة القائمة بالفعل بموجب الاتفاقية. وينبغي لنا أيضا أن ننظر في وضع تدابير معززة للشفافية من أجل زيادة الثقة والحد من مخاطر التصورات الخاطئة الخطيرة. ونتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأطراف بطريقة بناءة وتعاونية في المؤتمر التاسع المقبل للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستعراض الاتفاقية. ونحن بحاجة إلى اعتماد قرارات وتوصيات تطلعية توفر خريطة طريق واضحة لدورة الاستعراض المقبلة.

ونؤكد من جديد دعمنا المستمر لخطة الأمين العام لنزع السلاح. ونحن بحاجة إلى أن نثابر في عملنا لكفالة التنفيذ الفعال للالتزامات التي قطعت بموجب مختلف صكوك نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على ضرورة تعزيز النظام الدولي القائم على القواعد. فمن شأن ذلك أن يعزز جهودنا للنهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار. إن العالم بحاجة إلى ذلك، ويتعين علينا القيام بهذه الواجب.

والعالميين. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن جميع برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، والعودة إلى الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية وفي إطار اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتواصل بلغاريا دعمها القوي لجميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى الحفاظ على التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة واستعادته بوصفها عنصرا مهما في الهيكل العالمي لعدم الانتشار الذي يساعد على الحد من المخاطر الأمنية الإقليمية والعالمية.

لقد احتفلنا في نيسان/أبريل من هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ. ولا تزال بلغاريا ملتزمة بالتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وجميع القرارات التي تتخذها الدول الأطراف فيها. ونعتبر استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف أمرا غير مقبول على الإطلاق ويشكل انتهاكا واضحا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقانون الدولي. ونحن على استعداد لمواصلة دعم جهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الرامية إلى كفالة تحديد ومساءلة جميع مرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية أو منظميها أو رعاتها أو الأشخاص المتورطين فيها بطريقة أخرى.

بينما يستمر العالم في التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا، يجب أن نظل يقطين بشأن الخطر المحتمل المتمثل في أن أي أوبئة مستقبلية قد تكون ناجمة عن أمراض يتم تخليقها عمدا. وتؤدي اتفاقية الأسلحة البيولوجية دورا رئيسيا في الجهود الدولية الرامية إلى حظر ومنع استخدام الأسلحة البيولوجية والتكسينية. بيد أن الاتفاقية لا تزال تواجه تحديات تتطلب تعزيزا مؤسسيا. ويتيح المؤتمر التاسع القادم للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستعراض الاتفاقية فرصة قيمة للدول الأطراف لتحقيق نتائج ملموسة ومجدية بغية التصدي لتلك التحديات.

ونرحب بالنتائج التي حققها اجتماع الدول الثامن الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار

ومن المؤسف أنه بعد أربعة أسابيع من المفاوضات المكثفة بين الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لم يكن من الممكن اعتماد مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر العاشر للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة بسبب عرقلة الاتحاد الروسي لتوافق الآراء. ومشروع الوثيقة الختامية في حد ذاته ليس مثاليا، ولكنه مثل أفضل جهد للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لتجاوز خلافاتها وإعادة تأكيد التزاماتها بالتنفيذ الكامل والفعال للركائز الثلاث للمعاهدة في بيئة أمنية عالمية شديدة التقلب.

وفي التحضير للدورة الاستعراضية المقبلة لمعاهدة عدم الانتشار، يجب أن نواصل استكشاف سبل إعادة تأكيد المعاهدة وتعزيزها بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، ودعامة أساسية للسعي إلى نزع السلاح النووي وإطارا للاستخدام السلمي للطاقة النووية. وبلغاريا، بوصفها عضوا منتخبا حديثا في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لن تدخر جهدا في مواجهة التحديات العالمية لعدم الانتشار والتهديدات التي يتعرض لها الأمن والسلامة النوويان، وأيضا تعزيز فوائد الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وبينما نظل ملتزمين بالتزاما كاملا بالهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، نعتقد أنه لا يمكن تحقيق ذلك بدون إطار معاهدة عدم الانتشار، أي المادة السادسة منها، ومن خلال نهج تدريجي وشامل يقوم على الثقة المتبادلة.

ولا يزال دخول معاهدة حظر شامل للتجارب النووية حيز النفاذ وإضفاء الطابع العالمي عليها حتمية سياسية وخطوة عملية نحو نزع السلاح النووي. وبلغاريا، بوصفها دولة مدرجة في المرفق 2 وقعت المعاهدة وصدقت عليها، تدعو جميع الدول، ولا سيما الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2، إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون إبطاء.

ولا بد من التصدي على وجه الاستعجال لتحديات الانتشار الراهنة. ولا تزال برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية وبرامج القذائف التسيارية تشكل تهديدا للسلام والأمن الإقليميين

بعد مرور أكثر من سبعة أشهر على هذه الحرب، أصبح تأثيرها الكارثي - على أوكرانيا وروسيا والعالم - واضحا. والآن، تشكل الجهود التي يبذلها الرئيس بوتين لضم دونيتسك ولوغانسك وزابورجيا وخيرسون إلى أراضي الاتحاد الروسي نقطة انحطاط جديدة في استخفاف روسيا الصارخ بالقانون الدولي وانتهاكها آخر لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

والملكة المتحدة فخورة بالتضامن مع حكومة أوكرانيا وشعبها، في كفاحهما من أجل حريتهما واستقلالهما.

كما ألقى العدوان الروسي بظلاله على المفاوضات الدولية لنزع السلاح.

وروسيا التي عجزت عن الاعتراف بعواقب حربها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - بما في ذلك إصدار خطاب نووي غير مسؤول بشكل صارخ، وتقويض الضمانات الأمنية بالاستخفاف بمذكرة بودابست، وتعريض سلامة أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا للخطر بتهور - أعاققت وحدها اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء في المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة في آب/أغسطس.

وحاولت روسيا أيضا أن تمحو الانتقادات التي واجهتها في مؤتمر نزع السلاح وفشلت في ذلك.

وقد حاولت روسيا استغلال اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية بتعمد تشويه التعاون السلمي في مجال الصحة العامة بين الولايات المتحدة وأوكرانيا باعتباره برنامجا للأسلحة البيولوجية. وقد أظهر الاجتماع الاستشاري الرسمي الذي عقد بموجب المادة الخامسة في الشهر الماضي أنه لا أساس لمزاعم روسيا. وتتطوي هذه المعلومات المضللة على خطر تقويض التعاون العلمي والتقني بين الدول للأغراض السلمية بموجب المادة العاشرة.

كما ساقطت روسيا مزاعم لا أساس لها بشأن أوكرانيا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. تواصل روسيا وحليفها، نظام الأسد في

غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والذي عقد في حزيران/يونيه من هذا العام. تؤيد أيضا بقوة إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها تنفيذا كاملا، ونعتقد أن برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة ومعاهدة تجارة الأسلحة يمكن أن يستفيدا من أوجه التآزر مع الصكوك الإقليمية والدولية الأخرى التي تتشاطر أهدافا مشتركة، مثل بروتوكول الأسلحة النارية؛ واتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة؛ ووثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على سبيل المثال لا الحصر.

وتعتقد بلغاريا أن كفاءة وجود فضاء إلكتروني عالمي ومتاح وحر ومفتوح وآمن يمكن تحقيقه من خلال السلوك المسؤول للدول، وتدابير بناء الثقة، والشفافية، ضمن الإطار القانوني الدولي القائم. ونواصل المساهمة في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها للفترة 2021-2025، وندعم وضع برنامج عمل للأمم المتحدة بشأن النهوض بالسلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني.

وأخيرا، نشجعنا أن هيئة نزع السلاح تمكنت، بعد ثلاث سنوات من الجمود، من استئناف عملها في نيسان/أبريل. وسنواصل العمل على تحسين وتحديث آلية نزع السلاح والسعي إلى إيجاد أرضية مشتركة بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح لجعلها تعمل مرة أخرى، وفقا لولايتها.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إن صون السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال قمع أعمال العدوان، هو أحد المقاصد الأساسية للأمم المتحدة وفي صميم ولاية اللجنة الأولى. وتحظر المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. وفي 24 شباط/فبراير، داس الاتحاد الروسي على تلك المبادئ الأساسية بغزو همجي غير مبرر لجارتها، أوكرانيا.

يجب حل عدم امتثال سورية لالتزاماتها المتعلقة بالأسلحة الكيميائية وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن 2118 (2013).

وبصورة أعم، يسهم الانتشار غير المشروع وغير الخاضع للرقابة للأسلحة التقليدية في زعزعة الاستقرار والإرهاب والجريمة المنظمة ويسبب موتا ودمارا يفوقان الوصف في جميع أنحاء العالم. ويساورنا القلق إزاء الجهود المتواصلة التي تبذلها بعض الدول لتقويض وتشويه سمعة النظم المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة، التي تشكل جزءا حاسما من نظام عدم الانتشار وتيسر الصادرات ونقل التكنولوجيا في جميع أنحاء العالم.

وأصبح اهتمام الدول المستمر بإمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض لا تتسق مع السلام والأمن الدوليين حقيقة واقعة. يجب على العالم أن يقف صفا واحدا لتعزيز تطبيق القانون الدولي الإنساني ومراعاته، في العالمين المادي والافتراضي وفي الفضاء الخارجي.

على الرغم من تلك الغيوم المظلمة، هناك بصيص أمل. وحقيقة أن كل بلد، باستثناء بلد واحد، مستعد للانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، تمثل تعبير عن تصميمها على التمسك بمركزية معاهدة عدم الانتشار. ونرحب بقرار إنشاء فريق عامل معني بتعزيز عملية الاستعراض. ونهنئ بحرارة الرئيس غوستافو زلوفينين والمكتب بأسره على جهودهم الرائعة. وسنواصل العمل بتلك الروح البناءة في دورة الاستعراض الجديدة.

ويمثل المؤتمر التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستعراض الاتفاقية، المقرر عقده في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، فرصة حيوية لتعزيز ذلك النظام المهم، بما في ذلك من خلال تقديم مقترحات لإجراء عملية استعراض للعلم والتكنولوجيا، وكذلك من خلال تفعيل المادة السابعة من الاتفاقية والمشاركة في اتخاذ قرارات أكثر مرونة. وللحفاظ على ملائمة الاتفاقية لمواجهة تحديات المستقبل،

سورية، الطعن في عمل الأمانة الفنية الخبير والمحايد والقائم على الأدلة. والتقارير المتسقة عن استخدام روسيا للألغام المضادة للأفراد والفاخ المتفجرة التي يفعلها الضحايا تشكك في امتثالها لالتزاماتها بموجب البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. والمملكة المتحدة، بوصفها رئيسا للاجتماع العاشر للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، أعربت عن قلقها البالغ إزاء استخدام روسيا المتكرر لتلك الأسلحة الشنيعة. وعلاوة على ذلك، لجأت روسيا إلى مناورات إجرائية يائسة للحد من أي نقاش بشأن حربها أو الوسائل والأساليب التي تتبعها. وتحاول روسيا مرارا وتكرارا إعادة كتابة التاريخ لتبرير ما لا يمكن تبريره. إنها تصور نفسها على أنها الضحية، بينما تكون المعتدية. إنها تلوم الجميع باستثناء نفسها على عواقب خياراتها. ومع ذلك، لا تستطيع روسيا أن تختبئ من الاشمئزاز الذي يشعر به العالم من أفعالها.

ولكن لا يمكننا أن ندع العدوان الروسي يحتكر اهتمامنا. إذ يواجه العالم العديد من التحديات الأخرى. وتكرر المملكة المتحدة التأكيد على أن إيران يجب ألا تطور أبدا سلاحا نوويا. ونأسف لأن إيران اختارت عدم اغتنام الفرصة لاستعادة خطة العمل الشاملة المشتركة، وبدلا من ذلك تواصل تصعيد برنامجها النووي. ونحث إيران على العودة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة وتقديم إجابات موثوقة على وجه السرعة للتحقيقات المنفصلة التي تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للوفاء بالتزامات إيران المتعلقة بالضمانات الملزمة قانونا.

أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عددا غير مسبوق من الصواريخ التسيارية في عام 2022. وأعادت أيضا ترميم موقع تجاربها النووية. ويجب أن تستحق أي تجربة نووية ردا سريعا وقويا من المجتمع الدولي. ولا تزال تلك البرامج تهدد السلام الدولي والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وسلامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالإضافة إلى انتهاكها لقرارات مجلس الأمن التي اتخذت بالإجماع. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى إدانة تلك الاستفزازات، ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

خلال عام 2020، تأثرت الدول الأعضاء في منظمتنا بتفشي جائحة مرض فيروس كورونا، مما يدل على أن الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة النووية، لا تضمن الأمن ولا تحمي البلدان من آثار الجائحة. ووفقاً للإحصاءات المتاحة للجمهور، تم إنفاق حوالي 73 بليون دولار على الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة. ومن الواضح أن جزءاً صغيراً من هذا الإنفاق في القطاع الصحي كان من شأنه أن يجعل مجتمعاتنا أفضل استعداداً وأكثر مقاومة لجائحة مثل وباء فيروس كورونا. وبالإضافة إلى ذلك، كان لغزو الاتحاد الروسي غير المشروع وغير المبرر ودون استقزاز للأراضي الأوكرانية ذات السيادة آثار أمنية كبيرة على المجتمع الدولي. ومن دواعي القلق البالغ أن دولة نووية تهدد بلداً ومنطقة والعالم بأسره بإمكانية استخدام هذه الأسلحة.

إن وقوع كارثة نووية سيكون مأساوياً للبشرية ولجميع الكائنات الحية التي تتعايش على هذا الكوكب، ولهذا السبب ستدين غواتيمالا أي أعمال تزيد من التوترات وتعوق الجهود المتعددة الأطراف لتعزيز الحوار والثقة والتعاون من أجل السلام ونزع السلاح النووي. وتقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحديث أسلحتها نوعياً، ويقلقنا رؤية أن بعضها قد انسحب من المعاهدات الدولية لتحديد الأسلحة. إذ تقوض تلك الإجراءات الجهود التي حققتها تعددية الأطراف. وتحت غواتيمالا اللجنة على أن تجدد، في سياق عملها، التزامها بالمبادئ التي أنشئت من أجلها، وأن تحرز تقدماً في اتخاذ قرارات فعالة وعملية المنحى تظهر إرادة المجتمع الدولي بالاعتماد على صلاحية تعددية الأطراف بوصفها السبيل الوحيد لتحقيق مجتمعات سلمية ومستدامة.

وبلدي ملتزم التزاماً راسخاً بالهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وهو من أشد الداعين لنزع السلاح العام والكامل. ولذلك، تفخر غواتيمالا بكونها دولة طرفاً في معاهدة تلاتيلولكو، وهي معيار دولي يدعم الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن من خلال إنشائها أول منطقة خالية من الأسلحة النووية مكتظة بالسكان. ويكرر وفد بلدي الإعراب عن قلقه العميق إزاء التهديد الذي يشكله وجود الأسلحة النووية وفضلاً عن استخدامها أو التهديد

نؤيد أيضاً الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق عامل من الخبراء لدراسة المسائل الرئيسية وتحديد الخطوات اللازمة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية من جميع جوانبها.

ونرحب أيضاً بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، وبالتالي منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحفاظ على استخدام الفضاء للأغراض السلمية، وهي مهمة تزداد إلحاحاً. وتشكل النظم الفضائية أساس الحياة في القرن الحادي والعشرين، وهي حيوية لعمل الاقتصاد العالمي والتخفيف من حدة الأزمات المناخية والإنسانية التي نواجهها، فضلاً عن كفاءة الدفاع والأمن. ويمكن أن يكون لتعطيل هذه النظم أو إلحاق الضرر بها عواقب بعيدة المدى، بما في ذلك النزاع. ويتمثل أحد شواغلنا الرئيسية في تجارب قذائف الصعود المباشر المدمرة المضادة للسواتل. إذ تولد هذه الاختبارات خطراً كبيراً وتعرض الاستخدام المستمر للفضاء للخطر، بالإضافة إلى احتمال زعزعة الاستقرار. ولذلك، يسرني أن أعلن أن المملكة المتحدة قد انضمت إلى الآخرين في الالتزام بعدم إجراء تجارب قذائف الصعود المباشر المدمرة المضادة للسواتل. ونشجع الآخرين على أن يحذوا حذونا، ولا سيما البلدان التي لديها هذه القدرات.

ويجب أن نغتني تلك الفرص. وفي مواجهة عدم الاستقرار العالمي المتزايد، لم يحظ النظام الدولي للأمن وعدم الانتشار ونزع السلاح قط بهذه الأهمية. وقد حان الوقت لكي تعمل الدول الأعضاء معاً لحمايته وتعزيزه. ومن مصلحتنا جميعاً أن نفعل ذلك.

السيدة إسترادا خيرون (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، وأن أؤكد لكم ثقتنا الكاملة بقيادتكم. ونرحب أيضاً بأعضاء المكتب الآخرين. ويمكنهم أن يعملوا على تعاون وفد بلدي الكامل في كفالة حسن سير أعمال اللجنة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية الدومينيكية بالنيابة عن البلدان الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى (انظر A/C.1/77/PV.2).

ويعرب وفد بلدي عن قلقه إزاء احتمال حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بالنظر إلى أن الفضاء الخارجي يمكن أن يصبح مسرحاً للمواجهة العسكرية. ومن شأن هذه الأعمال أن تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فضلاً عن كونها مأساة تفوق الوصف بالنسبة للحياة البشرية.

فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية، يدين وفد بلدي بشدة استخدام هذه الأسلحة من قبل أي جهة كانت وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. ولا يوجد أي مبرر على الإطلاق لاستخدامها، الذي يجب ألا يمر دون عقاب. وبوسع المجتمع الدولي أن يقدم الذين يلجأون إلى استخدام هذه الأسلحة إلى العدالة من خلال الآليات التي أنشأها المجتمع الدولي نفسه بصورة مشروعة وقانونية لهذا الغرض.

إن العنف المسلح آفة يعززها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مما يهدد حماية الناس والسلامة البدنية والمعنوية للسكان، ويعوق بالتأكيد تهيئة بيئة ملائمة لتعزيز التنمية البشرية المتكاملة والمستدامة. ونعتقد أن معاهدة تجارة الأسلحة صك فعال لتوجيه الدول في التنظيم الفعال للاتجار الدولي بالأسلحة، من خلال توفير مبادئ توجيهية واضحة لمنع تحويل وجهة الأسلحة.

وبالإضافة إلى ذلك، تعرب غواتيمالا عن ارتياحها للوثيقة الختامية للاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة. وكان شرفاً لبلدي أن يشترك مع الوفد الهنغاري في رئاسة ذلك الاجتماع، في غياب سفير الفلبين. ونحن ممتنون للدعم الذي قدمه نواب رئيس المؤتمر للتوصل إلى وثيقة بتوافق الآراء. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك عمل يتعين القيام به بشأن مسائل الذخيرة، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وغيرها، فإننا نعتبر الوثيقة الختامية المعتمدة خطوة جيدة إلى الأمام لكي تنظر فيها الدول في مؤتمر الاستعراض المقبل.

وفي الختام، نتشدد غواتيمالا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتذكرها بأن الفرصة المتاحة لنا للعيش معا في سلام على هذا الكوكب تعتمد على أعمالنا وحسن نوايانا السياسية. وبعد مرور سبعة وسبعين

باستخدامها على البشرية، والأثر الإنساني والبيئي الذي تمثله - سيكون مميتاً للبشرية. والكفالة الفعالة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو حظرها وإزالتها التامة بطريقة شفافة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها وفي إطار زمني محدد بوضوح.

وتماشياً مع تلك المبادئ، نرحب بعقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي يشكل معلماً بارزاً وخطوة أساسية نحو نزع السلاح النووي. وقد صدقت غواتيمالا على ذلك الصك في حزيران/يونيه، مما جعل منطقة أمريكا الوسطى دون الإقليمية أول منطقة في العالم تنضم إلى هذا الصك. ويؤكد بلدي من جديد موقفه بأن معاهدة حظر الأسلحة النووية تكمل أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونأسف ونلاحظ مع القلق أنه على الرغم من المشاركة القيمة لمعظم الدول الأطراف وجهود الرئاسة، اختتم المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة أعماله دون التوصل إلى توافق الآراء اللازم لاعتماد وثيقة ختامية كان من شأنها أن تمكن من إحراز تقدم في تنفيذ المعاهدة.

ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الامتثال لالتزاماتها القاطعة بإزالة ترساناتها النووية، وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والالتزامات الناشئة عن مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة. ونؤكد من جديد أن معاهدة عدم الانتشار لا تنشئ أي حق في حيازة أي دولة للأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، لأن المعاهدة تنص على مركز انتقالي.

ونؤكد من جديد بقوة إدانتنا لإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفتين تسارينيتين في 28 أيلول/سبتمبر وإطلاق قذيفة تسارينية في 4 تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، فضلاً عن جميع الإجراءات ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، ندعو الدول الثمانية المدرجة في المرفق 2 لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى الانضمام إلى هذا الصك حتى يتسنى دخوله حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

كما ندعو إلى النهوض بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بغية حظر إنتاجها وضمان إزالة المواد المخزونة، وبالتالي إزالة العنصر الضروري لإنتاج الأسلحة النووية.

الانتشار. وهذا يدل على التزامنا الراسخ بالسلام والأمن الدوليين، فضلا عن التزامنا بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات.

وعلى الرغم من أسباب من المفاوضات غير المثمرة والتراجع فيما يتعلق بالالتزامات بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية، فإن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة يؤكد أهميتها في إطار نظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي هذا الصدد، يدعو المغرب جميع الدول التي تأمل في إحراز تقدم ملموس نحو تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار إلى الانضمام إلى المعاهدة، التي تمثل بصيص أمل في ظل التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي. ويجب معالجة التوازن بين الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار من خلال التنفيذ المنصف والعالمي لجميع أحكامها بوصفها أداة رئيسية لصون السلام والأمن الدوليين. ويكرر المغرب تأكيد التزامه الكامل بالحقوق غير القابلة للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من أجل المشاركة في التنمية، من خلال تعاون المجتمع الدولي وتحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والمغرب، بوصفه طرفا في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة أيضا بمعاهدة بليندابا، سي بذل كل جهد ممكن لدعم مركز أفريقيا كمناطق خالية من الأسلحة النووية. وتلك المعاهدة، التي تشكل درعا لأفريقيا، تحظر أيضا وضع أجهزة متفجرة نووية أو اختبار هذه الأسلحة في قارتنا. كما يتعهد بلدنا بجعل تجربته وخبرته في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية تحت تصرف الدول الصديقة والشقيقة التي ترغب في ذلك من أجل تعزيز قدراتها كأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة الأفريقية. وعلاوة على ذلك، لم يتضاءل قط الدور الأساسي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في كفالة السلام والأمن الدوليين. ويصدق ذلك بصفة خاصة في الشرق الأوسط.

ويود وفد بلدي تسليط الضوء على أن إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار يرتبط ارتباطا وثيقا بالالتزام بالقضاء على

عاما على تأسيس المنظمة، يجب أن نوجه عملنا نحو عالم أكثر استدامة، مع حماية الجنس البشري من المعاناة غير الضرورية وتأمين مستقبل الأجيال القادمة.

السيد يوسف (المغرب) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم تهنئة خالصة، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة. وأتعهد بتقديم الدعم الكامل والالتزام الثابت من وفد بلدي بضمان نجاح عمل لجننتنا. وأود أيضا أن أعرب للسفير ماغزان إلياسوف، الذي أدار بكفاءة العديد من الأعمال التحضيرية للجننتنا، بدعم من أعضاء المكتب. كما أشكر جميع الوفود على الكلمات الطيبة التي وجهتها إلى سعادة السفير عمر هلال، الممثل الدائم للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة، بعد رئاسة بلدي للجنة الأولى خلال الدورة السابقة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فضلا عن البيانين اللذين أدلى بهما بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/77/PV.2). ونود الآن أن ندلي ببعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

إن العالم يقف عند مفترق طرق. ويجب على المجتمع الدولي أن يختار بين التعايش الذي يتسم بالمواجهة والانقسام أو تعددية الأطراف، التي أساسها السلام والتنمية والأمن المشترك. ولا تزال البشرية تواجه عدة تحديات متعددة الأبعاد، مثل الكوارث النووية وتغير المناخ والجوائح. والكيفية التي يواجه بها المجتمع الدولي تلك التحديات ستحدد مستقبلنا. وتشير التهديدات النووية إلى هشاشة مفهوم الردع النووي وركائزها الأساسية. إذ لن تنجو البشرية من حرب نووية. ولذلك، نحن بحاجة إلى وضع إطار أمني مشترك وإيجابي وشامل للجميع ومتعدد الأبعاد حتى تشعر جميع الدول بالأمن والسلام. وهذا النهج بديل جدي وموثوق وواقعي للمنافسة النووية وخطر الدمار الشامل.

وفي هذا الصدد، لا تزال المملكة المغربية مقتنعة اقتناعا راسخا بأن الأسلحة النووية ليست كفالة للأمن ولا تضمن الاستقرار إقليميا أو دوليا. ولذلك، اخترنا استراتيجية بدلا من ذلك الالتزام بنزع السلاح وعدم

والاتجار بجميع أنواعه، ويؤثر تأثيرا عميقا على سيادة الدول وأضعف قطاعات المجتمع.

والتحديات الراهنة تجعل من الضروري أن نعمل على تحقيق هدفي السلام والأمن الدوليين. ويجب أن تسترشد أعمال المجتمع الدولي بروح الالتزام المتجدد، ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء الخارجي والقضاء الحاسوبي، حتى يتسنى له مواصلة الاستفادة الكاملة من تلك المجالات المشتركة وجعلها عوامل حفازة للتنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالقضاء الخارجي، فقد صدق المغرب على المعاهدات الخمس في هذا المجال. وانضم المغرب إلى لجنة استخدام القضاء الخارجي في الأغراض السلمية في عام 1961. وما زلنا مقتنعين بأن القضاء إرث مشترك ينبغي حمايته من أي تهديد محتمل.

ويتقيد المغرب بجميع الصكوك الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ويكرر تأكيد التزامه القوي بنزع السلاح العام الكامل الذي لا رجعة فيه. ولا يسعنا إلا أن نأمل أن يكمل عمل لجنتنا بالنجاح وأن يوفر زخما جديدا لمسيرتنا الطويلة نحو عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. ولا يزال بلدي مقتنعا بأن تعزيز تعددية الأطراف والتعاون الدولي لا يزالان عنصرين أساسيين في توفير استجابات شاملة وفعالة للتهديدات العالمية المتصلة بالانتشار. لم يتضاءل خطر الحرب وعواقبها على مر السنين. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي الإرادة السياسية والنهج الجماعي إلى التغيير. ولا يزال هناك متسع من الوقت للابتكار والطموح في إعادة صياغة الأمن وإعادة تشكيل عالمنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأكون ممثنا لممثل المغرب على إغرابه عن تقديرنا العميق للسفير هلال على إسهامه في اللجنة الأولى.

السيدة هانوست (استونيا) (تكلم بالإنكليزية): أؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم وفد بلدي وتعاون الكاملين. تؤيد بلغاريا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.2). واسمحوا لي أيضا أن أسلط الضوء على بعض المسائل بصفتي الوطنية.

تعتقد هذه الدورة للجنة الأولى في ظروف لم يسبق لها مثيل. روسيا، العضو الدائم في مجلس الأمن، تواصل حربها العدوانية ضد

الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من خلال تنفيذ قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، يسر المملكة المغربية أن ترى عقد المؤتمر الأول المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، تحت الرئاسة المقتردة للمملكة الأردنية الهاشمية، وعقد المؤتمر الثاني برئاسة الكويت، الذي تم خلاله اعتماد النظام الداخلي للمؤتمر وتشكيل فريق عامل غير رسمي مكلف بمتابعة المشاورات بين دورات المؤتمر واعتماد تقرير نهائي. كما يتمنى المغرب كل النجاح للجمهورية اللبنانية في رئاستها المقبلة للدورة الثالثة لذلك المؤتمر في تشرين الثاني/نوفمبر.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تؤكد أهميتها حتى في ديباجة معاهدة عدم الانتشار، لم تدخل بعد حيز النفاذ، على الرغم من انقضاء 26 عاما على اعتمادها. والمغرب، بوصفه دولة ملتزمة التزاما راسخا بالسلام الإقليمي والدولي، سيواصل بذل الجهود لضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ على وجه السرعة وإضفاء الطابع العالمي عليها بغية تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

والمغرب، بوصفه دولة طرفا في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، يعلق أهمية كبيرة على القضاء على أسلحة الدمار الشامل هذه ويدين أي استخدام لهذه الأسلحة من جانب أي شخص، في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. والدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية مدعوة إلى العمل معا بعزم لزيادة تعزيز دور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تحقيق عالم خال من الأسلحة الكيميائية. وما زال المغرب يشعر بقلق بالغ إزاء التهديدات التي يشكلها اقتناء تلك الأسلحة واحتمال استخدامها من جانب جهات غير حكومية وجماعات إرهابية، وبخاصة في السياق الدولي الراهن. إن وجود الأسلحة المدمرة وتداولها غير المشروع خطأ يؤجج ويدعم الصراعات والإرهاب، بما في ذلك الإرهاب النووي،

عدم الانتشار بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وذلك الانتهاك يقوض النظام العالمي لعدم الانتشار بشكل خطير. وتشاطر إستونيا الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وتواصل الدعوة إلى نهج تدريجي، يتم اتباعه بطريقة واقعية ومسؤولة. وتؤيد إستونيا جميع الجهود الدولية الرامية إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ونحث جميع الدول، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق 2، على التوقيع والتصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير. وتؤيد أيضا بدء مفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعلان وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية أو الإبقاء على هذا الموقف.

وتؤيد إستونيا تماما خطة العمل الشاملة المشتركة. نشعر بقلق متزايد إزاء استمرار إيران في اتخاذ إجراءات لا تتفق مع خطة العمل الشاملة المشتركة. وتحت إستونيا إيران بقوة على وقف جميع الأعمال التي تتعارض مع خطة العمل الشاملة المشتركة والعودة إلى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحل جميع مسائل الضمانات المعلقة، وفقا لالتزاماتها الملزمة قانونا بموجب اتفاق الضمانات الشاملة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وندعو إيران إلى اغتنام الفرصة الدبلوماسية وقبول الاقتراح المطروح على الطاولة حتى يمكن اختتام مفاوضات فيينا بنجاح.

ولا يزال برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي وبرنامج القذائف التسيارية يهددان السلم والأمن الدوليين والإقليميين، وهي مسألة تثير قلقا بالغا. وتدين إستونيا بشدة الإطلاق غير القانوني من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة تسيارية متوسطة المدى في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2022، والتي حلقت فوق أراضي اليابان، وسط عمليات إطلاق متعددة للقذائف التسيارية خلال الأسبوع الماضي. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتنال

أوكرانيا على الرغم من الإدانة الساحقة لأعمال روسيا من قبل الجمعية العامة.

إن خطط روسيا لضم أربع مناطق أوكرانية بعد ما يسمى بالاستفتاءات ليس لها شرعية وهي انتهاك صارخ آخر لميثاق الأمم المتحدة. والتعبئة العسكرية الروسية، فضلا عن خطابها النووي غير المسؤول، تعمل على تصعيد الحالة. وهذا الصباح، شنت روسيا هجمات صاروخية ضخمة على العاصمة الأوكرانية، كييف، وعلى زابوريجيا ودينبرو ولغيف ومناطق أخرى. وهذا الاستهداف المتعمد للمدنيين الأبرياء والبنية التحتية المدنية يعتبر جريمة حرب بموجب القانون الدولي الإنساني. وتلك الأعمال التي يقوم بها المعتدي هي أعمال طائشة ويأسئة وتقوض الأمن والاستقرار العالميين بشدة.

ونحث روسيا على سحب جميع قواتها ومعداتتها العسكرية على الفور من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا. وندين تورط بيلاروس في العدوان المستمر على أوكرانيا.

وتشعر إستونيا بقلق بالغ إزاء التهديدات التي يشكلها الغزو العسكري الروسي على السلامة والأمن والضمانات النووية. ولا تزال المنشآت النووية في أوكرانيا في أعلى درجات الخطر. ونرحب بدعوة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إنشاء منطقة لحماية السلامة والأمن النوويين حول محطة زابوريجيا للطاقة النووية. ندعو روسيا إلى سحب أفرادها العسكريين وغيرهم على الفور من المحطة حتى تتمكن السلطات الأوكرانية من استئناف مسؤولياتها السيادية دون ضغوط وتدخلات خارجية.

ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتأسف إستونيا بشدة لأن المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية بسبب معارضة روسيا. وتدين أيضا انتهاك الضمانات الأمنية التي قدمتها روسيا لأوكرانيا بموجب مذكرة بودابست لعام 1994 فيما يتعلق بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة

وعلمي المنحى ومشروع القرار المقابل (A/C.1/77/L.73)، المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين.

وفي الختام، فإن إستونيا عاقدة العزم على الإسهام في الجهود العالمية لتعزيز النظام الدولي القائم على القواعد وفي القلب منه الأمم المتحدة. وما زلنا ملتزمين التزاما كاملا بتنفيذ الصكوك القائمة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

السيد حمود (الأردن): بداية، أهنيكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، متمنيا لكم التوفيق والنجاح في إدارة أعمال الدورة الحالية.

كما أقدم بجزيل الشكر والتقدير لسعادة الممثل الدائم للمغرب، عمر هلال، لما بذله من جهد مقدر لتيسير أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة السابقة.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلي بهما باسم مجموعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2). وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

يعرب الأردن مجددا عن قلقه البالغ إزاء استمرار الإخفاق في تحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي، وتنفيذ الالتزامات المتفق عليها، وعدم تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار. كما يأسف لعدم توصل الدول الأطراف في المعاهدة للدورة الثانية على التوالي إلى وثيقة ختامية. هذا الجمود الذي يشهده نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على المستوى الدولي يعيق الجهود الهادفة إلى إرساء الأمن والسلم الدوليين، وتخليص البشرية من أسلحة الدمار الشامل، وتخصيص الموارد البشرية والمالية للتنمية بدلا من السلاح.

ونشدد في هذا الصدد على ضرورة إطلاق حوار شامل ومتوازن لضمان نجاح مؤتمر الاستعراض الحادي عشر لمعاهدة عدم الانتشار، المقرر عقده في عام 2026، بهدف التوصل إلى وثيقة ختامية شاملة تعكس مجددا التزام الدول بمعاهدة عدم الانتشار، وما تم الاتفاق عليه في مؤتمرات الاستعراض السابقة، وخاصة في مجال نزع السلاح

لقرارات مجلس الأمن والتخلي عن جميع أسلحتها النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وبرامج القذائف التسيارية بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

وتلتزم إستونيا التزاما راسخا بالإسهام في النتائج الناجحة للمؤتمر الاستعراضي التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والمؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتعمل هذه المؤتمرات على دعم الحظر القانوني الشامل لتلك الفئات من أسلحة الدمار الشامل وضمان عدم إفلات من يستخدمونها من العقاب. وكجزء من عدوانها على أوكرانيا، شنت روسيا حملة من التضليل الإعلامي والدعاية التي تسيطر عليها الدولة لنشر ادعاءات لا أساس لها ولا دليل عليها ضد أوكرانيا والولايات المتحدة فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية والكيميائية. وهذا أمر غير مقبول.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وكذلك في المملكة المتحدة وروسيا، يشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي. وتشيد إستونيا بقيادة المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية، وتؤكد مجددا ثقتها التامة بالأمانة الفنية للمنظمة وبمهنيتها ونزاهتها واستقلالها. وندعو سورية إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات مجلس الأمن. وندعو روسيا إلى توضيح قضيتي سكريبال والسيد نافالني.

إن التكرار المتزايد للحوادث السيبرانية الخبيثة المتطورة يوضح كيف يتم استخدام الفضاء الإلكتروني بشكل متزايد لتحدي أمننا. رأينا كيف تستخدم روسيا الأدوات السيبرانية لتعزيز عدوانها العسكري ضد أوكرانيا. ومؤخرا، استهدفت الهجمات الإلكترونية واسعة النطاق أيضا بلدان غرب البلقان، وتضررت كوستاريكا بشدة من هجمات برامج طلب الفدية. وفي هذا السياق، يظل من أولوياتنا تعزيز فضاء سيبراني مفتوح وحر وآمن، ينطبق فيه القانون الدولي تطبيقا كاملا، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وينبغي أن يتحول تركيزنا الآن بقوة أكبر إلى التنفيذ العملي للإطار المتفق عليه لسلوك الدول المسؤول. ولهذا السبب تؤيد إستونيا وضع برنامج عمل دائم وشامل

فيه. إلا أن هناك حاجة ملحة للتوصل إلى صك جديد ملزم قانوناً من شأنه حظر جميع الاستخدامات غير السلمية للفضاء الخارجي. ولا بد من تكاتف الجهود والبناء على ما تم إحرازه من قبل فريق الخبراء الحكوميين المكلف بالتوصل لعناصر موضوعية لهذا الصك ووفقاً لقرار الجمعية العامة 250/72 ويرحب الأردن بإنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ لضبط أنماط السلوك المسؤول، ويتطلع لاختتام أعماله بنجاح. كما ندعم الجهود الرامية إلى إيجاد حلول لمشكلة الحطام الفضائي من خلال تعاون دولي فعال.

وفي مجال الأمن السيبراني، يدعم الأردن الجهود الدولية الهادفة إلى تعزيز أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يحمي الدول من أي هجمات من شأنها الإضرار بمصالحها. كما يشدد على ضرورة بناء قدرات الدول النامية في مجال أمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تبادل الخبرات، وإنشاء آلية داخل الأمم المتحدة لتبادل المعلومات المتعلقة ببناء قدرات الدول، وتشجيع الدول لطرح احتياجاتها في مجال الأمن السيبراني وتمويل برامج مخصصة لبناء القدرات. ويرحب الأردن بمخرجات الدورة الثالثة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخداماتها للفترة 2021-2025، المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة 240/75، وخاصة اعتماد تقريره السنوي الأول (A/77/275، المرفق)، الذي يعكس بشكل واف مناقشات ومداولات الدول خلال الدورتين الأولى والثانية، بالإضافة إلى خريطة طريق لعمل الفريق في المرحلة المقبلة. وفي هذا الإطار، يثني الأردن على رئاسة ممثل سنغافورة الدائم لدى الأمم المتحدة للفريق، والذي أثمرت جهوده عن اعتماد الدول الأعضاء للتقرير السنوي للفريق. كما يؤيد وفدي اعتماد مشروع المقرر الذي ستقدمه سنغافورة في الدورة الحالية للجنة الأولى بشأن ذلك التقرير.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، يشدد الأردن على ضرورة تفعيل برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة

النووية، وتحقيق عالمية المعاهدة، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

كما يدعو الأردن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الترحيب بمخرجات الدورتين الأولى والثانية لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، اللتين ترأستهما الأردن ودولة الكويت الشقيقة، على التوالي. وندعو الدول إلى دعم جهود دول المنطقة التي تهدف للاتفاق على صك ملزم قانوناً لدول الإقليم يسهم في إبعاد خطر الأسلحة غير التقليدية عن هذه المنطقة، وهو ما سيعزز الأمن والسلم الدوليين والإقليميين. ونتمنى للجمهورية اللبنانية الشقيقة كل التوفيق والسداد كرئيس قادم للدورة الثالثة للمؤتمر، وندعو إلى المشاركة الفعالة في إنجاح أعمال المؤتمر. ونؤكد على ضرورة بذل مزيد من الجهد لتعزيز المكاسب التي تحققت، مشددين في هذا الإطار على دعوة إسرائيل للانضمام إلى المؤتمر دون أي شروط مسبقة، وضرورة انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع منشأتها وأنشطتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، يؤكد الأردن على أن معاهدة عدم الانتشار رسخت في مادتها الرابعة حق الدول في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وحقوق الدول غير النووية، مع مراعاة أقصى معايير الأمن والأمان المعترف بها دولياً، والتشديد على أن تخضع هذه الاستخدامات والبرامج للرقابة التي تتولاها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقاً لنظام الضمانات الشاملة المعمول به فيها. ويدعو الأردن إلى تعزيز التدابير الرامية إلى ضمان الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتعزيز التعاون والمساعدة في هذا المجال، وخاصة للدول النامية، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يؤكد الأردن على ضرورة أن يبقى الفضاء الخارجي بعيداً عن سباق التسلح والنزاعات، وأن تتمركز الجهود الدولية على استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وقد عملت الاتفاقيات الدولية ذات الصلة على تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتنظيم الأنشطة

في التاريخ ويسمح لجميع البشر بالوصول إليه. ومع ذلك، فإننا نواجه هاوية. إن أهوال الحرب تشد وشيح التهديد النووي يخيم علينا.

وما زلنا ننساق إلى ألعاب القوة والحرب، التي أخذت عقولنا رهينة. ونظرا لقصر نظرنا في مواجهة التحديات التي تتطلب منا البراعة، ترسخنا وراء آلات الحرب - أدوات الموت - التي نطورها بنفس وتيرة التقدم التكنولوجي الآخر. ما الذي سنختاره لمواصلة تحديد الأولوية: السلطة أم الربح أم الحياة؟ ومن مسؤوليتنا الجماعية والأخلاقية والوجودية تجنب الحرب ومعاناة ومأساة من يتعرضون لها، وكذلك، حتما، أولئك الذين يشنونها، ومنع المعاناة التي لا توصف التي ستحدثها القوة المدمرة العالمية للأسلحة النووية. وفي خطابه في المناقشة العامة قبل بضعة أسابيع، قال الرئيس الكولومبي غوستافو بترو أوريغو:

”ما الهدف من الحرب عندما نكون بحاجة إلى إنقاذ الجنس البشري؟ [...] ولا يمكننا أن ننقذ الأرواح على كوكبنا إلا بالسلام.“ (A/77/PV.4، صفحة 24 وصفحة 25)

لقد حان الوقت لتغيير المسار؛ حان الوقت ليعم السلام. إن المظاهرات التي شهدناها خلال السنوات القليلة الماضية في جميع أنحاء العالم هي أصوات الناس الذين يطالبون قادتهم بإحداث تغيير ذي مغزى لبناء عالم أكثر إنصافا وسلاما واستدامة بيئيا؛ عالم يعيش فيه الناس دون خوف من الآخر؛ عالم قائم على القانون الدولي، واحترام حقوق الإنسان وكرامته، والتعاون والحوار والأخوة - العالم الذي توخه شعبه في الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة. فلنستمع إلى تلك الأصوات. ندعو إلى الحوار لإنهاء الحرب في كل مكان في العالم وتحقيق السلام العالمي.

قبل شهر واحد، اختتم المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، للأسف، دون التوصل إلى نتيجة إيجابية على الرغم من أننا نواجه أكبر مستوى من التهديد النووي منذ الحرب الباردة. ونؤكد مجددا أن الادعاء بأن الأسلحة النووية توفر الأمن هو مغالطة، حيث يقوضها الأثر الإنساني لاستخدامها.

الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، خاصة فيما يتعلق بمنع وصول الجماعات الإرهابية إليها. ونرحب باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، بتوافق الآراء، وننتقل إلى البناء على التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية، تمهيدا لعقد المؤتمر الاستعراضي الرابع في عام 2024. ويؤكد الأردن على ضرورة دعم الدول النامية في تحقيق أمن الحدود بما يضمن منع تهريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، خاصة في مناطق الصراع، ويدعو إلى تعزيز الشفافية بين الدول بما يضمن منع وصول الأسلحة بطريقة غير مشروعة إلى أيدي الجماعات الإرهابية.

ختاما، نود أن نعرب عن دعمنا التام لأعمال اللجنة الأولى والعمل مع جميع الدول الأعضاء بشكل وثيق.

السيدة كينيترو كوريا (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأهنئ أعضاء المكتب على انتخابكم وأن أؤكد لكم دعم وفدي.

ونشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على تعليقاتها الاستهلالية القيمة، ونرحب بالتعليقات التي أدلى بها رئيس الجمعية العامة.

بالإضافة إلى التحديات العالمية غير المسبوقه في مجالات تحديد الأسلحة، ونزع السلاح وعدم الانتشار، والأمن السيبراني، والبيئة، والتنمية المستدامة، نواجه الآن عواقب جائحة مرض فيروس كورونا. إننا نمر بلحظة فاصلة. ومع ذلك، لا تزال هناك موارد كبيرة مخصصة للإنفاق العسكري، الذي تجاوز تريليوني دولار في عام 2021. وهذا يتعارض مع الجهود والاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغايات التصدي لتغير المناخ. إن انتشار الأسلحة والاتجار غير المشروع بها يوجب الصراعات والحروب ويزيدان من المعاناة والآثار التي تسببها. إنها تزيد من حدة الخلاف وانعدام الثقة والتوترات. وتشوه نظرتنا للآخرين وتسبب الفرقة والانقسام. نحن الحضارة التي حققت أعلى مستوى مسجل على الإطلاق من التطور التكنولوجي والعلمي، مما يمكننا من التمتع بأعلى مستوى من الرفاه

وتلتزم كولومبيا التزاما راسخا بالتنفيذ الكامل لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وفي هذا العام، وبصفتنا رئيسا للاجتماع العشرين للدول الأطراف، عملنا على جملة أمور، منها تعزيز التعاون والحوار البناء مع الدول المعنية، وتعزيز التوعية بالمخاطر، وتشجيع المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة وغير التمييزية للضحايا في المجتمع. وبالمثل، اشتركنا هذا العام مع ألمانيا وهولندا في تقديم مشروع القرار A/C.1/77/L.40 بشأن تنفيذ الاتفاقية، الذي يسعى إلى مواصلة تعزيز تنفيذها الفعال وتحقيق عالميتها. وندعو جميع الدول إلى مواصلة دعمها لمشروع القرار السنوي والمشاركة في الاجتماع العشرين للدول الأطراف، المقرر عقده في جنيف في الفترة من 21 إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر.

وأخيرا، نود أن نبرز الحاجة إلى إدراج منظور جنساني في سياسات وبرامج نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. ومشاركة المرأة في وضع السياسات وتنفيذها أمر هام، نظرا لدورها الحاسم في بناء السلام والأمن.

السيد بلوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وانتخابهم. يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2).

من الواضح أكثر من أي وقت مضى أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعالج الشواغل الأمنية التقليدية وغير التقليدية على السواء في ضوء المجموعة الأخيرة من التهديدات الأمنية. فالعالم يواجه تحديات متعددة ومتراكبة وتهديدات ناشئة جديدة في مجالات الفضاء السيبراني والذكاء الاصطناعي والشبكة الخفية والفضاء الخارجي وما إلى ذلك. وعلاوة على ذلك، يشكل التهديد المزمع لأسلحة الدمار الشامل تهديدا وجوديا للبشرية. وصلت النفقات العسكرية إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 2,1 تريليون دولار، وحطم العدد الكبير جدا من التحويلات العسكرية في عام 2021 جميع الأرقام القياسية

وهذا الوضع غير مقبول ويؤكد لنا الحاجة الملحة إلى المضي قدما في نزع السلاح العالمي الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونذائرها يشكل أحد التهديدات الجماعية الأكبر أثرا، نظرا لعواقبها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وصلاتها بالعنف والجريمة المنظمة والإرهاب والجرائم الأخرى. وما من بلد محصن ضد تلك الظاهرة، التي تؤثر على حياة ورفاه وكرامة الأفراد والأسر والمجتمعات والأمم بأسرها - ومن هنا تأتي أهمية برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي أسهم في التصدي لهذه الظاهرة.

وقد رحبنا بنجاح الاجتماع الثامن للدول، من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين، للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وباعتماد وثيقته الختامية بتوافق الآراء. وفي هذا العام، ستعرض كولومبيا، بالاشتراك مع اليابان وجنوب أفريقيا، مشروع القرار A/C.1/77/L.50 بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي يسعى إلى مواصلة الحوار والتعاون بغية تعزيز تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب. وندعو جميع الدول إلى مواصلة دعمها لمشروع القرار السنوي ومواصلة مشاركتها الواسعة في تقديمه.

وقد أكدت كولومبيا من جديد أن الذخيرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتشكل أحد جوانبها الأساسية، وبالتالي هي جزء أساسي من المشكلة التي يطرحها الاتجار غير المشروع بها وتحويل وجهتها. ولذلك، دعونا إلى تنفيذ أحكام الصكوك المتعلقة بالذخيرة وإلى تعزيز الحوار بين الدول في هذا الصدد. وسنواصل القيام بذلك في جميع المحافل ذات الصلة. وفي إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالذخيرة التقليدية، أشرنا إلى أن الإطار العالمي الجديد يجب أن يكون شاملا، وأن يسد الثغرات القائمة، وأن يشمل صراحة وبوضوح ذخائر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

أي شرط مسبق أو تأخير، وأن يخضع جميع أنشطته النووية للنطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونعتقد أن الأسلحة النووية ليست رادعا بل هي أدوات للقتل الجماعي.

والفكرة القائلة بأن القنابل النووية تجلب الاستقرار إلى عالم ينفق بشكل مذهل على الأسلحة والحرب أكثر مما ينفق على الصالح الاجتماعي هي مؤشر واضح على مثل هذا المبدأ غير المنطقي. والحل البسيط هو نزع السلاح النووي من خلال الإزالة التامة لجميع المخزونات النووية. والعمل المطلوب أولا وقبل كل شيء في هذا الصدد هو بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح حول اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية.

ومن الصعب إنكار الخطر الملموس الذي تشكله الأسلحة الكيميائية والبيولوجية على البشرية. وينبغي رفض ومنع أي استخدام لهذه الأسلحة للإنسانية أو التهديد باستخدامها رفضا قاطعا. وأكثر الطرق فعالية لدعم الحظر العالمي عليها هو التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الصكوك، عمليا، تواجه تحديات على مستويات مختلفة. والولايات المتحدة، بوصفها المالك الرئيسي الوحيد للأسلحة الكيميائية الموجودة، لم تنته بعد من تدمير ترسانتها. كما أنها كانت الطرف الوحيد الذي لديه تحفظات، وبالتالي عرقلت تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية برفضها وضع بروتوكول لنظام التحقق. إضافة إلى ذلك، لا تزال الولايات المتحدة لديها تحفظات على بروتوكول جنيف لعام 1925. ونحث الولايات المتحدة على القيام بدور مسؤول بتنفيذ التزاماتها وسحب التحفظات المذكورة آنفا. ومرة أخرى، يجب على الكيان الإسرائيلي في الشرق الأوسط الانضمام إلى هذه الاتفاقيات والوفاء بالالتزامات المنصوص عليها فيها.

ومن ناحية أخرى، أود أن أناقش النهج العسكري والمسيب الذي تتبعه بعض البلدان فيما يتعلق بالقضاء الخارجي والقضاء السيبراني.

السابقة، حيث تستأثر القوى العظمى بالجزء الأكبر من كليهما. وقد يؤدي تفاقم هذه النفقات الذي لا مفر منه إلى إثارة توترات كبيرة.

أصبحت الحرب النووية أكثر احتمالا بشكل كبير، ليس بسبب وسائل التحديث فحسب، فضلا عن سباق التسلح النووي المتجدد والموسع، ولكن أيضا بسبب عوامل أخرى. ويجري استبدال الترسانات النووية وتحسينها. على سبيل المثال، احتفظت الولايات المتحدة بميزانياتها لكل برنامج من برامج الأسلحة النووية أو حتى زادت. وتشمل سياسة المملكة المتحدة المتعلقة بالأسلحة النووية زيادة سقف مخزونها من الأسلحة النووية بنسبة تصل إلى 44 في المائة، وإلى جانب عدد من الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، قامت بخفض عتبة الاستخدام المحتمل لتلك الأسلحة والحد من الشفافية بشأن أسلحتها النووية.

وبالإضافة إلى زوال الاتفاقات الرئيسية لتحديد الأسلحة النووية وتآكل الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة، هناك عدم امتثال للالتزام الملزم قانونا من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن نزع السلاح النووي استنادا إلى المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وللأسف، لا يوجد أيضا أي احتمال لأي تحسن في المستقبل. ويتوقع المجتمع الدولي تحميل الدول الحائزة للأسلحة النووية المسؤولية والمساءلة من خلال الوفاء بالتزاماتها بعد فشل المؤتمرين الاستعراضيين المتتاليين للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، اللذين عقدا في عامي 2015 و 2022. وعلاوة على ذلك، لم تنفذ بعد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، مما يجعل إمكانية التفاوض على اتفاق يحل محلها أمرا مثيرا للجدل. ومما يؤسف له، على الصعيد الإقليمي في الشرق الأوسط، أن النظام الإسرائيلي مجهز بجميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، بينما يتصرف في إطار معايير سياسته غير المسؤولة، بما في ذلك الهجمات السيبرانية والمادية التي ينفذها النظام على المنشآت النووية الخاضعة لضمانات، فضلا عن الاغتيال الإرهابي للعلماء النوويين. ويجب على النظام أن يتخلى عن حيازة الأسلحة النووية وأن يمثل للدعاءات الدولية للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير حائز للأسلحة النووية، دون

وجعل المسائل الساخنة أكثر تعقيدا واستعصاء على الحل، وزاد البيئة الأمنية الدولية سوءا. وأدت الممارسات الواسعة الانتشار لسياسة الكتل وقمع البلدان ذات الآراء المختلفة إلى تسمم التعاون المتعدد الأطراف بشدة مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية للغاية.

إن التغيرات العميقة في عالمنا وعصرنا وتاريخنا تتكشف بطريقة غير مسبوقة. وقد اقترح الرئيس شي جين بينغ مبادرة الأمن العالمي، التي تسعى إلى إنشاء هيكل أمني متوازن وفعال ومستدام، وبالتالي تقديم حكمة الصين وحلولها للقضاء على الأسباب الجذرية للصراعات وتحقيق الاستقرار والأمن الدائمين في العالم. وفي هذا السياق، أود أن أشاطر مواقف الصين ومقترحاتها على النحو التالي.

أولا، إن الثقة المتبادلة والتعاون بين البلدان الكبرى هما الأساس الوطيد للأمن والاستقرار الدوليين. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخلى عن التنافس الاستراتيجي وأن تمنع المواجهة، وأن تتخلى عن الأمن الحصري والمطلق، وأن تمتنع عن وضع أمنها فوق أمن الآخرين. وبدلا من ذلك، ينبغي أن تلتزم بإعادة بناء الثقة الاستراتيجية من خلال الحوار والتعاون. والبيان المشترك الصادر عن قادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في كانون الثاني/يناير يكتسي أهمية بعيدة المدى لمنع نشوب حرب نووية وسباقات تسلح. وينبغي للأعضاء الخمسة الدائمين تعزيز التواصل والتعاون والحفاظ على التوازن الاستراتيجي والاستقرار.

ويحدونا الأمل في أن تستجيب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية للنداءات المتكررة التي وجهها الأمين العام غوتيريش والصين لاتباع سياسة عدم البدء بالاستخدام. وينبغي دائما الاضطلاع بنزع السلاح النووي من خلال عملية عادلة ومعقولة تتألف من تخفيض تدريجي ومتوازن. وينبغي للولايات المتحدة وروسيا، اللتين لا تزالان تتحملان مسؤوليات خاصة وأساسية، إجراء المزيد من التخفيضات الكبيرة في ترسانتهما النووية لتهيئة الظروف لنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. وينبغي للولايات المتحدة أن تتوقف عن تطوير ونشر النظم الإقليمية أو العالمية للدفاع بالقذائف، وأن تمتنع عن نشر

ونحن ثابتون على موقفنا المبدئي بأن كلا المجالين ينبغي أن يستخدموا حصرا للأغراض السلمية وأن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي الاتفاق على صكوك ملزمة قانونا لكليهما. ونوصي بشدة بتجنب أي عملية متهورة لاتخاذ القرارات أو الأنشطة الرامية إلى إنفاذ أي تفسير انفرادي أو فرض تدابير قسرية انفرادية تعوق قدرة الدول على التمتع بحقوقها غير القابلة للتصرف والسعي إلى تحقيق إنجازات للأغراض السلمية في هذين المجالين. وهناك مثالان مؤسفاً على هذه الجهات الفاعلة غير المسؤولة في هذين الميدانين هما الولايات المتحدة والنظام الإسرائيلي. وفي الختام، أود أن أستعري انتباه اللجنة الأولى إلى أن انسحاب الولايات المتحدة في عام 2018 من خطة العمل الشاملة المشتركة وعدم رغبة الإدارة الأمريكية الحالية في العودة إليها قد ألحقا أضرارا جسيمة بالجهود الدولية بشأن عدم الانتشار النووي. ومع ذلك، فقد امتثلت إيران باستمرار لالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الشاملة وما فتئت تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وستقدم إيران، بوصفها حامل القلم، مشروع مقرر يقدم كل سنتين بشأن "القذائف". ونأمل أن يعتمد مشروع المقرر بتأييد كبير من جميع الأعضاء.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): تهنيئ الصين السفير بيريس على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى وتؤكد له وللوفود الأخرى تعاونها الكامل في السعي إلى إنجاح هذه الدورة.

بعد مرور ثلاثين عاما على انتهاء الحرب الباردة، لا تزال عقلية الحرب الباردة تشكل أكبر تهديد للسلم والاستقرار الدوليين. واليوم، يواجه الأمن العالمي والآليات الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار أكبر التحديات التي واجهتها منذ الحرب الباردة. ولا يشكل نهر جليدي خلال موجة برد واحدة؛ وأعمال بعض البلدان الرامية إلى توسيع نطاق المنافسة والمواجهة بين البلدان الكبرى، وتعزيز التحالفات العسكرية، وإثارة الخلافات وتفاقمها، أدت إلى تقويض الثقة بين البلدان الكبرى والاستقرار الاستراتيجي العالمي بشكل خطير. إن انتشار المعايير المزدوجة قد هز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي،

تمر المسألة النووية الإيرانية بمنعطف حاسم. وينبغي لجميع الأطراف أن تتمسك بالحوار والتفاوض. ويجب على الولايات المتحدة اتخاذ قرار سياسي والاستجابة بشكل إيجابي لشواغل إيران المشروعة بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن استعادة الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة.

وبما أن الحالة في شبه الجزيرة الكورية لا تزال متوترة، ينبغي لجميع الأطراف أن تركز على الصورة الأكبر للسلام والاستقرار في شبه الجزيرة وتجنب تصعيد التوترات. وينبغي أن يسترشد الحل بالأمن غير القابل للتجزئة وأن يكون موجها نحو إخلاء شبه الجزيرة من الأسلحة النووية، مع معالجة الشواغل المعقولة لجميع الأطراف بطريقة متوازنة، وبذل جهود جديدة نحو الحوار والمفاوضات.

رابعا، لا بد من تحسين إدارة الشؤون الأمنية وفق حدود جديدة. ويحدونا الأمل في أن تشجع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية تعزيز آلية الاتفاقية خلال المؤتمر الاستعراضي التاسع. إن أحد البلدان الرئيسية المرتادة للفضاء، مسترشدة باستراتيجية تهدف إلى الهيمنة على الفضاء، توجج بصورة مباشرة تسليح الفضاء وسباق التسلح في الفضاء الخارجي. وتدعو الصين إلى منع هذا النهج وهي مستعدة للإسهام في تحقيق قدر أكبر من الأمن في إدارة شؤون الفضاء الخارجي بطريقة مبدئية وبناءة. والتفاوض بشأن صك ملزم قانونا لتحديد الأسلحة هو مفتاح ضمان الأمن في الفضاء الخارجي. وتؤكد الصين على الدور الحاسم للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها باعتبارها عملية الأمم المتحدة الوحيدة بشأن أمن المعلومات، وتدعم الدور الرائد للأمم المتحدة في تعزيز حوكمة الذكاء الاصطناعي على الصعيد العالمي. وتدعو الصين إلى إقامة حوار مفتوح وشامل وعادل في الأمم المتحدة من أجل مواصلة تعزيز الاستخدامات السلمية للعلم والتكنولوجيا والتعاون الدولي ذي الصلة، مع تقاسم المكاسب بين الجميع.

لطالما اتبعت الصين سياسة خارجية مستقلة للسلام وسياسة دفاعية ذات طابع دفاعي. وقد اضطلعت بدور نشط في النهوض

القذائف الأرضية المتوسطة المدى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا، وأن تمتنع عن تكرار ترتيبات المشاركة النووية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ثانيا، يجب أن نلتزم بالمعاهدات والآليات الدولية لتحديد الأسلحة وأن نعززها. إن تناقص الثقة وتزايد الصراعات والمواجهات بين البلدان لا ينبع من أن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة قد عفا عليها الزمن، بل من الاستياء الذي أثاره ما يسمى بالنظام الدولي القائم على القواعد. وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تمارس تعددية الأطراف الحقيقية وأن تدعم النظام الدولي والأمم المتحدة في صميمه، والنظام الدولي الذي يركز عليه القانون الدولي.

وقد شرعت الصين في إجراءاتها المحلية للتصديق على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والخزيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مما يدل على تصميمها على اعتناق تعددية الأطراف وبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية.

وينبغي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تجدد جهودها لدعم هدف المعاهدة والغرض منها. وسوف تقي الصين دائما بأمانة بجميع التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وتدعم بنشاط التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتوسع دور المعاهدة من أجل السلام والتنمية في عصر جديد.

ثالثا، يجب أن نبقي أوفياء لتطلعاتنا الأصلية إلى عدم الانتشار وللطريق الصحيح لتحقيق تلك الغاية وأن نعارض بحزم الانتشار المقنع في هيئة عدم الانتشار. إن التعاون في محال الغواصات النووية المتمثل في الشراكة الأمنية الثلاثية المعززة بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة يتعارض مع هدف معاهدة عدم الانتشار والغرض منها، ويمثل هجوما على ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويشكل خطرا شديدا على الانتشار، ويقوض السلام والاستقرار الإقليميين. وتدعو المجتمع الدولي إلى إيلاء اهتمام أوثق لهذه المسألة وإجراء مناقشة مستفيضة ومعالجة حصيفة لها، بغية الحفاظ على سلامة النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وفعاليته.

غير مسبقة ولتسييس المسائل النووية. وتدعو بيلاروس، التي تخلت طوعا ومن جانب واحد عن أسلحتها النووية قبل أكثر من 30 عاما، جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ خطوات حاسمة لتعزيز الآلية العالمية لعدم الانتشار تعزيزا شاملا وإرساء الأساس للتحرك تدريجيا نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

أولا وقبل كل شيء، نرى ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة للحد من التهديدات النووية وضمان أن تكون عملية نزع السلاح النووي متعددة الأطراف ولا رجعة فيها من أجل تحقيق الأهداف المحددة في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وينبغي أن تضطلع الدول الحائزة للأسلحة النووية بدور خاص وأن تتحمل مسؤولية خاصة في هذا الصدد. ونثق بأن الخطوات الإيجابية، مثل تمديد معاهدة ستارت الجديدة بين الولايات المتحدة وروسيا، فضلا عن البيان المشترك الصادر في كانون الثاني/يناير عن قادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن منع نشوب حرب نووية وسباق تسلح، ستضع الأساس لمزيد من الجهود المنهجية على المسار غير النووي. ونؤكد من جديد أن هناك حاجة إلى ضمان سرعة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وهي المعاهدة التي تؤدي دورا حاسما في نزع السلاح النووي. ونناشد الدول التي لديها سلطة تقرير مصير معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تبدي الإرادة السياسية وتتخذ الخطوات العاجلة اللازمة لضمان دخولها حيز النفاذ. ونعلق أهمية خاصة على تقديم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية وعدم جواز استخدام تلك الأسلحة.

وفي المرحلة الراهنة، لدينا جميع العناصر المطلوبة للشروع في اتفاق عالمي ملزم قانونا يوفر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية قاطعة ومحددة ولا لبس فيها. ويتفق ذلك تماما مع الرسالة التي وجهها رئيس دولة بيلاروس إلى الأمين العام للأمم المتحدة في أيار/مايو، التي أبرز فيها الحاجة إلى وضع اتفاقات واضحة بشأن قواعد نظام عالمي جديد يوفر ضمانات أمنية لجميع أعضاء المجتمع الدولي. ومن المهم ضمان الامتثال غير المحدود لأحكام اتفاقية

بالعمليات الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وترفض الدخول في أي سباق للتسلح. وتعمل قوات الدفاع الصينية على الدفاع بحزم عن سيادتها وسلامتها الإقليمية. وتهدف سياستها المتعلقة بتحديد الأسلحة إلى تعزيز عملية متعددة الأطراف لتحديد الأسلحة تتسم بالنزاهة وعادلة ومعقولة وممكنة من أجل تعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي وحماية المصالح الأمنية المشروعة للصين. وما من بلد بمنأى عن التحديات الأمنية المتعددة التي نواجهها. ويرتبط عمل الآليات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ارتباطا وثيقا بتطور الحالة الدولية. وللتغلب على أوجه عدم اليقين الحالية، يجب أن نعمل بلا كلل لتحسين البيئة الأمنية والمناخ السياسي من خلال الترفع عن عقلية الحرب الباردة. ويجب أن نعتمد رؤية جديدة لأمن مشترك وشامل وتعاوني ومستدام وأن نحترم ونكفل أمن كل بلد وأن نعمل معا لبناء الأمن المشترك. والصين على استعداد لبذل جهود دؤوبة لتحقيق تلك الغاية.

السيد ماكاريفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يؤسفنا اليوم أن نلاحظ المستويات غير المسبوقة من التوتر وانعدام الثقة التي أدت إلى سباق تسلح جديد وزيادة خطورة المواجهة العسكرية على خلفية الانهيار المستمر للاتفاقات الدولية لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وهي المبادئ الأساسية للأمن الدولي والأوروبي. ليس من الصعب ذكر أمثلة، مثل تراجع فعالية معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى في عام 2019 وفشل معاهدة السماوات المفتوحة بسبب انسحاب طرفين رئيسيين منها. ويعاني نظام تحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة في أوروبا من أزمة. ولم يحرز أي تقدم نحو دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، بينما تواجه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تحديات كثيرة.

وما من شك في أن الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها يشكلان سببا رئيسيا للقلق. وفي ضوء عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، فإن التهديد لا يقل حدة عما كان عليه خلال أكثر سنوات الحرب الباردة نشاطا. وخلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي عقد في المقر في آب/أغسطس، كانت الإجراءات رهينة لخلافات

التي تتخذ بتوافق الآراء بينما يتزايد عدد القرارات التي يجري التصويت عليها، ليس ككل فحسب بل فقرة تلو الأخرى، مما يؤكد بدوره عمق الخلاف. ينبغي أن نعمل على وقف ذلك الاتجاه السلبي والعودة إلى طريق الحوار المنصف والقائم على الاحترام المتبادل. وتؤمن بيلاروس بذلك النهج إيماناً راسخاً، وهو ما تؤكد مبادراتنا العديدة، بما فيها تلك المتعلقة بالأمن الدولي ونزع السلاح وبناء الثقة، فضلاً عن بدء حوار واسع النطاق يرمي إلى التغلب على الخلافات بين الدول وإعادة بناء الثقة بغية إقامة علاقات رقمية تراعي حسن الجوار واعتماد إعلان سياسي متعدد الأطراف بشأن عدم نشر قذائف متوسطة المدى في أوروبا. ونحن على استعداد للدخول في تعاون مفتوح وشامل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بغية تعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

السيد بكرادزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد جورجيا، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى وأن أؤكد لكم الدعم الكامل من وفد جورجيا.

أولاً، اسمحوا لي أن أشدد على أن جورجيا تتضامن مع أوكرانيا بشكل كامل وتثني على شعب أوكرانيا لشجاعته في الدفاع عن بلده ضد عدوان شنته روسيا دون مبرر ولا سابق استقزاز، وهو ما تدينه جورجيا بأشد العبارات الممكنة. تدين جورجيا بشدة الغزو العسكري الروسي الشامل لبلد ذي سيادة، والاستفتاءات الصورية غير القانونية، وضم الأراضي الأوكرانية، وتعتبرها انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وهي تقوض بشدة هيكل الأمن الأوروبي والعالمي. ويساورنا القلق إزاء التصعيد الأخير، بما في ذلك الاستهداف المتعمد للمدنيين والإضرار بالبنية التحتية المدنية من جانب الاتحاد الروسي. ومن المثير للإزعاج الشديد أن روسيا تستخدم مؤخراً خطاباً نووياً خطيراً. ومما يبعث على القلق البالغ أيضاً أن أعمال روسيا تشكل تهديداً خطيراً ومباشراً لسلامة وأمن المنشآت النووية الأوكرانية.

إننا نحث روسيا على الوقف الفوري لحربها غير المشروعة على أوكرانيا وسحب أفرادها العسكريين وغيرهم من الأفراد من كامل

الأسلحة الكيميائية. وندعو إلى عدم تسييس منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونريد أن نرى استعادة أنشطتها لتعمل في إطار من المهنية والحوار القائم على الاحترام المتبادل، دون أي تدخل في عمل مجلس الأمن. ونرى من الضروري إعادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى مسار توافق الآراء. وقد أظهرت جائحة مرض فيروس كورونا الأهمية المتزايدة للمسائل المتصلة بالأمن البيولوجي والحاجة إلى دعم الآليات القانونية الدولية القائمة في هذا المجال، وفي المقام الأول اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ونود أن نكفل اعتماد بروتوكول للاتفاقية يكون ملزماً قانوناً للتحقق من الامتثال لأحكامها.

ونعلق أهمية كبيرة على قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، الذي يشكل آلية هامة لمنع وقوع أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة في أيدي أطراف من غير الدول. وفي هذا السياق، ندعو إلى تمديد ولاية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004)، ولنلتزم بمؤتمر نزع السلاح بوصفه محفلاً فريداً. إن استئناف مؤتمر نزع السلاح للعمل الكامل وغير المسيس من شأنه أن يساعد على تعزيز الأمن الدولي وإبطاء سباق التسلح.

نحن ما زلنا نؤيد أيضاً مشروع المعاهدة الذي قدمه الاتحاد الروسي والصين بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها في الفضاء الخارجي. ونشير إلى الأهمية الحيوية للمبادرة الدولية المعنية بالالتزام السياسي بالامتناع عن أي نشر للأسلحة في الفضاء الخارجي، وندعو جميع البلدان للانضمام إليها، وذلك لأنها يمكن أن تؤدي دوراً رئيسياً في توطيد جهودنا المشتركة لتعزيز الأمن الدولي للمعلومات. وفي هذا الصدد، نرحب بعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة 2021-2025 ونؤيده بالكامل، وهو عمل ينبغي أن يؤدي تحت رعاية الأمم المتحدة إلى اعتماد قواعد عالمية بشأن السلوك المسؤول للدول في مجال المعلومات.

وكما قيل، لا تزال محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف رهينة للنُّهج والخلافات المسيسة. في اللجنة الأولى، يتناقص عدد القرارات

إن التصدي لمشكلة التراكم المفرط للأسلحة التقليدية والذخائر وانتشارها دون ضوابط يمثل لنا أولوية أخرى. وسيكون من الأهمية الحفاظ على نظام استراتيجي فعال لمراقبة التجارة يواكب تطور تهديدات الانتشار والتطورات التكنولوجية والعلمية السريعة. وفي هذا السياق، تمثل معاهدة تجارة الأسلحة صكا متميزا ينبغي تعزيزه. كما أن جورجيا تؤيد عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالذخيرة التقليدية، والذي بدأ عمله هذا العام ويهدف إلى وضع مجموعة من الالتزامات السياسية ومعالجة الثغرات القائمة في إدارة الذخائر طوال دورة حياتها.

إن هيكل الأمن العالمي اليوم يضع مكافحة الإرهاب الدولي في المقدمة، والتي هي أولوية بالنسبة لجورجيا أيضا. فما فتئنا نشارك بنشاط في الجهود العالمية ومختلف التحالفات في مكافحة الإرهاب. ومن خلال السياسات الحكومية الفعالة والتنسيق مع الشركاء منعت حكومة جورجيا محاولات من تنظيم داعش وجهات فاعلة أخرى لتوسيع شبكتها ونفوذها في جورجيا.

إن منع التهديدات النووية والإشعاعية والتصدي لها هما عنصران أساسيان في صون الدول لأمنها. ومن الواضح أن المنطقتين اللتين تحتلها روسيا في جورجيا لا تزالان تشكلان تحديا أمنيا من جهات عديدة. وفي هذا السياق، قمنا بتوثيق محاولات لتهريب مواد نووية ومشعة عبر مناطق تحتلها روسيا، وبفضل التدابير الفعالة التي تتخذها وكالات إنفاذ القانون الجورجية تم منع تلك الأنشطة غير القانونية كما ينبغي. مع ذلك، وفي غياب وجود دولي على أراضي جورجيا المحتلة بصورة غير مشروعة، أصبح من المستحيل عمليا القيام بأي أنشطة للتحقق على أرض الواقع. علاوة على ذلك، فإن استمرار الاحتلال غير المشروع لمنطقتي أبخازيا وتسخينفالي التابعتين لجورجيا والعسكرة المفرطة لهما ينتهكان القواعد الأساسية للقانون الدولي والميثاق ووثيقة هلسنكي الختامية، فضلا عن التزامات روسيا نفسها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الذي توسط فيه الاتحاد الأوروبي والمبرم في 12 آب/أغسطس 2008. إن تصرفات روسيا ليست سوى نمط مستمر من الضم الزاحف لأراضي جورجيا.

أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا، بما في ذلك محطة زابورجيا للطاقة النووية، وذلك حتى تتمكن السلطات الأوكرانية من استئناف الاضطلاع بمسؤولياتها السيادية ويتمكن الموظفون التنفيذيون الشرعيون من القيام بواجباتهم دون ضغط أو تدخل خارجي. ونرحب ببعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للدعم والمساعدة المرسلة إلى زابورجيا ونشيد بالمدير العام وفريقه لإنجاز تلك المهمة الهامة.

لقد ظلت جورجيا دائما تؤيد بقوة النظم الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار وتتعهد بها - وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، فضلا عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما أننا نعتبر أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، والتي تشكل عنصرا حاسما في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح، أمرا ذا أهمية حيوية. وتؤيد جورجيا التنفيذ العالمي والفعال لمعاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. ومن المخبىب للأمال أن المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء في آب/أغسطس بسبب رفض روسيا لوثيقة توفيقية كان من شأنها أن تمكن من إحراز تقدم بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

تتعهد جورجيا أيضا تقيدا تاما باتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وهما صكان رئيسيان في صون السلم والأمن الدوليين. وأود أن أبرز أن جورجيا قد أكملت عملها بشأن مواءمة تشريعاتها الوطنية مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فنحن نتقيد تماما بالتزاماتنا الدولية بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، بما في ذلك متطلبات وأحكام الاتفاقية المتعلقة بإدارة المختبرات البيولوجية. وهنا أود أن أبرز أن حكومة جورجيا قد أنشأت مجلسنا الوطني للمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وبمشاركة نشطة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، وضع ذلك المجلس استراتيجية وخطة عمل وطنيتين للحد من التهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية للفترة 2021-2030 واعتمدتهما الحكومة.

وعدم الانتشار بالتزامن مع تفاقم التحديات العالمية الأخرى، وفي مقدمتها النزاعات القائمة وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة .

تؤكد دولة الإمارات على ضرورة الالتزام بالاتفاقيات والصكوك الدولية المتعلقة بالأمن والأمان النوويين، لتعزيز السلم والأمن الدوليين، وأن تتبع الدول نهجا قائما على الشفافية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفقا للمعاهدات الدولية، وأبرزها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي تمثل الركيزة الأساسية في نظام نزع السلاح النووي.

كما تؤكد على ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز الطابع العالمي لهذه المعاهدة. وتعرب دولة الإمارات عن أسفها لعدم اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة العاشر للمعاهدة، ونشدد على أهمية تنفيذ مخرجات مؤتمرات المراجعة السابقة، لا سيما قرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وخطة العمل المتفق عليها لعام 2010.

وفي إطار مواصلة الزخم نحو إحلال السلم والأمن في منطقتنا، نتطلع إلى المشاركة في الدورة الثالثة من مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والمزمع عقده تحت رئاسة الجمهورية اللبنانية في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، شاكرين جهود المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت في رئاسة الدورات السابقة.

وفي ظل ارتفاع التهديدات التي يشكلها استمرار وجود الأسلحة النووية، ومواصلة السعي لامتلاكها وتطويرها عبر برامج نووية مشبوهة، تزداد أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إذ يقع على عاتق دول الملحق الثاني مسؤولية اتخاذ خطوات عاجلة للتوقيع والتصديق على المعاهدة لدخولها حيز التنفيذ.

تؤكد دولة الإمارات على الدور المحوري لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لما يوفره من آلية موثوقة لضمان استخدام المواد والمراقب النووية للأغراض السلمية فقط. وانطلاقا من التزامها بنظام عدم الانتشار، أبرمت دولة الإمارات اتفاقية ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووقعت على بروتوكولها الإضافي. ونكرر الدعوة

لقد أصبح الفضاء السيبراني بشكل متزايد أحد أهم الجوانب في مجال الحرب الهجينة. وبالنظر إلى بيئة المعلومات المعولمة والتقدم التكنولوجي فإن المعلومات المستخدمة كسلاح هي أداة فعالة للنهوض بخطط سياسية فردية. لقد تعرضت جورجيا لنشر المعلومات المضللة والهجمات الإلكترونية من جانب روسيا. وعلى الرغم من الخطوات التي اتخذتها جورجيا لضمان السلوك المسؤول في الفضاء السيبراني يتم رصد هجمات وأنشطة خبيثة بشكل يومي. لقد شهدنا على مر السنين هجمات عدوانية ومكثفة على كل من حكومة جورجيا وقطاعنا الخاص. وفي الوقت نفسه نحن لا ندخر جهدا لتطوير القدرات الكافية في مجال الأمن السيبراني من أجل التعامل مع أي حوادث محتملة. لقد وافقت الحكومة في عام 2021 على استراتيجيتنا الوطنية للأمن السيبراني وخطة عملها للفترة 2021-2024.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير منسقة وشاملة للتصدي بفعالية لتحديات السلم والأمن المتعددة الأبعاد التي يواجهها العالم اليوم. ولا تقتصر هذه التحديات بأي حال من الأحوال على حدود أي بلد أو منطقة معينة ولها آثار أوسع نطاقا على الأمن العالمي بشكل عام.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، أهنيكم على توليكم رئاسة اللجنة الأولى خلال أعمال هذه الدورة، متمنين لكم كل التوفيق والنجاح. ونعرب كذلك عن تقديرنا للممثل الدائم للمملكة المغربية على إدارته الناجحة لأعمال الدورة السابقة.

وتتضمن دولة الإمارات صوتها إلى بياني المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.377).

تدعم دولة الإمارات جميع الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق هدفنا المشترك في إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وتؤكد بلادي على أن السبيل الأنجح والأكثر فاعلية لتحقيق المزيد من التقدم في معالجة كافة الجوانب المتعلقة بمسائل نزع السلاح والأمن الدولي يتمثل في تكثيف العمل المتعدد الأطراف، خاصة في ظل تراجع التزامات الدول تجاه النظام العالمي لنزع السلاح

والأمن الدولي، لضمان الأخذ بمنظورهم واحتياجاتهم أثناء وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بهذه القضايا، وبالتالي تعزيز فعالية نظام تحديد ونزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد فلوريس (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): تهنئكم هندوراس، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لقيادة أعمال اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، والجمهورية الدومينيكية، بالنيابة عن منظومة التكامل لأمريكا الوسطى (انظر A/C.1/77/PV.2)، والبيان الذي سيُدلي به ممثل الأرجنتين بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن هندوراس ملتزمة بأحكام المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص صراحة على أننا يجب أن نصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، وباسم البلد الذي أمثله، بقيادة فخامة الرئيسة إيريس سيومار كاسترو سارمينتو، أؤكد من جديد التزامنا بالجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق نزع السلاح العام والكامل وعدم الانتشار وتنفيذ الاتفاقات الدولية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة بغية صون السلم والأمن الجماعيين لما فيه خير البشرية جمعاء.

ويعرب وفد بلدي عن قلقه إزاء زيادة الإنفاق العسكري العالمي والتصعيد الوشيك لخطر استخدام أسلحة الدمار الشامل. مما لا شك فيه أن الخطر الذي يشكله الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يقوض غرض هذه الساحة المتعددة الأطراف وعملها. إن الطريقة الوحيدة لإنهاء خطر الأسلحة النووية هي بإزالتها تماماً. تدن هندوراس تجارب الأسلحة النووية وتدعو إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل من خلال مفاوضات متعددة الأطراف وبموجب مبادئ التحقق واللاجعة والشفافية، بينما تؤكد أهمية الاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات المتعلقة بالأسلحة النووية ونزع السلاح.

ما من بلد مستعد لمواجهة كارثة إنسانية ناجمة عن استخدام الأسلحة النووية، ويجب ألا يغيب عن بالنا أنه ما دامت الأسلحة

إلى الدول التي توجد تساؤلات حول طبيعتها النووية إلى تقديم التعاون اللازم والتجاوب بشكل بناء على استفسارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع اتخاذ كافة الخطوات المطلوبة لمعالجة الشواغل الدولية التي تتعلق بأنشطتها النووية من أجل استعادة الثقة في الطبيعة السلمية الحصرية لبرامجها.

وفي هذا السياق، تعرب بلادي عن قلقها إزاء مواصلة إيران تطوير برنامجها النووي وبرنامج القذائف التسيارية. ونضم صوتنا إلى العديد من الدول الأخرى التي تطالب إيران وتدعوها لمعالجة الشواغل حول برنامجها النووي وبناء الثقة من خلال الالتزام باتفاقية الضمانات الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك وقف جميع الأنشطة التي تهدد نظام عدم الانتشار العالمي.

كما ندین استمرار جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في إجراء تجارب صاروخية في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن، ونعرب عن قلقنا لمواصلتها تطوير قدراتها النووية والصاروخية. ونؤكد على ضرورة احترامها لالتزاماتها الدولية ذات الصلة من أجل صون السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

في ضوء تزايد الهجمات الخبيثة التي تستهدف البنية التحتية الحيوية، تؤكد دولة الإمارات على أهمية تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمن السيبراني، ودعم أطر العمل التي تسعى لتنظيم أمن المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتكثيف الجهود الرامية لحماية الدول والشعوب من سوء استخدام الفضاء السيبراني، والذي أصبح خطراً يهدد العالم أجمع، لا سيما الدول النامية التي تسعى لمواكبة تطورات العصر الحديث.

وختاماً، نؤمن بأن التوصل إلى توافق في الآراء يعد ضروريا لإحراز تقدم في القضايا العالقة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. كما نؤكد على ضرورة اتباع نهج يعزز العمل المتعدد الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة.

ونشدد أيضاً على ضرورة المشاركة الشاملة والكاملة والهادفة للمرأة وضمان إدماج الشباب وتمكينهم وتثقيفهم في قضايا نزع السلاح

والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالأسلحة. ولا تزال مئات الأسلحة غير المشروعة متداولة وتؤدي دورا مركزيا في مقاومة وإدامة النزاع المسلح وانتشار العنف والجريمة والهجرة.

وبالنظر إلى هذا الواقع، تظل المراقبة الفعالة للأسلحة الصغيرة ضرورة ملحة كما كانت دائما. إن الهندوراسيين ضحايا للتصنيع والاتجار غير المشروعين بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، ويرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بتحديات التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين وله آثار مختلفة على حياة النساء والرجال والفتيات والفتيان. وهذه الحالة في بلدي ليست مجردة؛ بل حقيقية. إن الترويج لخطة تحد من المعاناة الإنسانية الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وتعزيز احترام حياة الإنسان وكرامته من خلال الترويج لثقافة السلام، بدعم من الأمم المتحدة وضمن الإطار الأوسع لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، هو أمر ذو أهمية رئيسية لحكومتنا الحالية، والتي ترأسها امرأة.

أخيرا، وتمشيا مع التحديات التي تفرضها الأزمات العالمية المتعددة التي نعيش فيها، ووفقا لخطة حكومتنا، تركز هندوراس اليوم جهودها لتعزيز التضامن والسلام بين الشعوب، وكما أعربت مؤخرا الرئيسة سيومارا كاسترو سارمينتنو في الأمم المتحدة، من أجل بناء "نظام يكون في صميمه تعزيز النزعة الإنسانية والتضامن والتكامل مع الشعوب الشقيقة والسلام واحترام حقوق الإنسان" (A/77/PV.5، الصفحة 3) - مجتمع يتأسس على إرادة سياسية حقيقية وأخلاقية وشفافة دعما لتعددية الأطراف القادرة على التصدي للأزمات التي تهدد حاليا مستقبل البشرية ذاته ومصير كوكبنا.

السيد كوستا فيلو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد البرازيل البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد. واسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب على انتخابكم لمنصبكم بغية الاضطلاع بالمهمة البالغة الأهمية المتمثلة في قيادة أعمالنا في اللجنة الأولى هذا العام.

النوعية موجودة فلا شك أن هناك تهديدا كامنا بإمكانية استخدامها مرة أخرى.

وفي مواجهة ذلك التهديد، أظهرت هندوراس بشكل قاطع أهمية عدم انتشار الأسلحة النووية، وإزالتها بالكامل، والحظر التام للتجارب النووية. لقد وقعنا على معاهدة تلاتيلوكو في 14 شباط/فبراير 1967، وعلى الرغم من مرور 55 عاما لا تزال الإزالة التامة للترسانة النووية مسألة معلقة. ولهذا السبب لا تزال هندوراس مقتنعة اقتناعا راسخا بوجود وضع صكوك ملزمة قانونا تضع أنظمة ومبادئ قابلة للإنفاذ للدول الحائزة للأسلحة النووية موضع التنفيذ.

وبالنسبة لهندوراس، لا تكون المسألة النووية مقبولة إلا إذا كانت تتعلق باستخدام التكنولوجيات للأغراض السلمية وبناء القدرات الوطنية وإحراز تقدم في تطبيق التكنولوجيا النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويكرر بلدي دعوته إلى جميع بلدان العالم إلى الالتزام باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية فقط أو التعاون العلمي المسؤول.

تؤيد هندوراس استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية فقط، وتؤيد تعزيز المعايير الدولية المنطبقة على الدول في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وتشجيع الإجراءات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز الأمن السيبراني واستخدام فضاء آمن ومستقر وسلمي ويمكن ارتياده، والذي ينظمه صك قانوني عالمي.

وأود أن أشدد على أن المساعدة والتعاون وتبادل الخبرات والتدريب المستمر ومشاركة المرأة في مسائل نزع السلاح هي أمور أساسية بالنسبة لهندوراس.

إن بلدي يعيش لحظة تاريخية. فلدينا اليوم أول رئيسة منتخبة ديمقراطيا منذ انقلاب عام 2009، الذي قوض سيادة القانون وكان له تأثير كبير على المؤسسات القانونية والنسيج الاجتماعي في البلد. إن الدولة الضعيفة في بلد توفر أرضا خصبة لظهور ونمو الفساد

الأسلحة النووية، وهو ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع هذه الأسلحة. مع ذلك، وعلى مدى خمسة عقود من وجود المعاهدة، يبدو أن جانب عدم الانتشار من الصفقة هو وحده الذي يتم باستمرار الوفاء به. لكن هناك من يصرون على مواصلة ذلك الاختلال الذي لا يمكن الدفاع عنه أصلاً. ولا يمكن لهذه الحالة أن تستمر لأنها قد تؤدي في نهاية المطاف إلى زوال نظام معاهدة عدم الانتشار.

على صعيد آخر مضاد، اجتمعت في حزيران/يونيه الماضي أكثر من 80 دولة في فيينا لتؤكد تجديد التزامها الثابت بالإزالة التامة للأسلحة النووية بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. وباعتماد إعلان وخطة عمل فيينا الصادرين عن الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، كررت الدول الأطراف والمراقبون في المعاهدة تأكيد الضرورات المعنوية والأخلاقية التي أدت إلى اعتماد المعاهدة والتي ينبغي أن تمهد الطريق لتحقيق هدفنا المشترك: نزع السلاح العام والكامل. ويتضمن إعلان فيينا أيضاً إدانة لا لبس فيها لجميع التهديدات النووية سواء كانت صريحة أو ضمنية وبغض النظر عن الظروف المحيطة بتلك التهديدات. وتؤيد البرازيل تماماً تلك الإدانة.

وتتمثل الخطوة الأولى على الطريق المضني المؤدي إلى نزع السلاح النووي في تحقيق حظر شامل وملزماً قانوناً للتجارب النووية، وليس اختياريًا. نحتفل بالانضمام مؤخراً إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونصر على ضرورة أن تتضمن بلدان المرفق 2 التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة، الأمر الذي يحول دون دخولها حيز النفاذ، وأن تفعل ذلك دون إبطاء.

في رحلة قام بها مؤخراً إلى البرازيل والبلدان المجاورة، أشاد الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بمنطقتنا لحملها شعلة القيادة في ميدان عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. والواقع أن معاهدة تلاتيلولكو قد أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة ظلت مأهولة دائماً، الأمر الذي مهد الطريق

وإذ نبدأ دورة اللجنة هذه، تتخض صراعات قديمة وجديدة عن أزمات إنسانية حادة وتفاقمها، مع ما يترتب على ذلك من أثر ملحوظ على الأمن الغذائي والوصول إلى مصادر الطاقة. وتغذي تلك الأزمات حلقة مفرغة شريرة من عدم الثقة والنزاع تقضي إلى استمرار عدم الاستقرار.

ورداً على ذلك، تزيد البلدان إنفاقها العسكري إلى مستويات غير مسبقة في دوامة أسماها البعض إعادة تسليح كبرى على الصعيد العالمي. وفي مثل هذا السيناريو، تُخصص موارد مالية كبيرة لتوسيع الترسانات التقليدية والاستراتيجية، بينما تُحول الموارد الحيوية للغاية من قطاعات رئيسية أخرى للحياة البشرية، مثل التعليم والرعاية الصحية والتنمية المستدامة. لقد حان الوقت لكي نتجاوز الرواية الزائفة القائلة بأن المزيد من الأسلحة، وخاصة الأسلحة الاستراتيجية، تجعلنا أكثر أماناً. فالأمن لا يوجد في فراغ. إن توق قلة إلى الأمن المطلق المزعوم لا يؤدي إلا إلى تضائل الأمن للجميع.

وفي مواجهة توسيع الترسانات وتصعيد الخطاب النووي، لم نتمكن من التوصل إلى وثيقة ختامية في المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من البيئة شديدة الاستقطاب، وبفضل جهود رئيس المؤتمر، عُرض علينا نص كان حلاً توفيقياً ممكناً وضرورياً، وإن كان بعيداً عن المثالية. ولذلك من المؤسف للغاية أنه تم إفشال توافق الآراء بشأنه في اللحظة الأخيرة.

لقد قيل الكثير عن أزمة في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار بعد مؤتمري استعراضيين فاشلين متتاليين. النظام بالفعل في أزمة، ولكن ليس للأسباب المذكورة. يجب ألا نخطئ فنعتبر العرض هو المرض. ولا جدوى من محاولة فهم أزمة النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار من خلال العدسة الحصرية للتنافس بين القوى العظمى. والواقع أن الأزمة تعزى إلى تخلي الدول الحائزة للأسلحة النووية عن الصفقة الكبرى التي جعلت اعتماد معاهدة عدم الانتشار ممكناً - وهي تعهد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم السعي إلى حيازة

يشمل عملهم موضوعا ذا أهمية استراتيجية لجميع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية الأسلحة التقليدية والمجتمع الدولي بأسره.

أخيرا، أود أن أوجه انتباه اللجنة إلى موضوع تخطيط البرامج. لقد أكد قرار الجمعية العامة 236/76 من جديد أنه "حينما لا يتسنى للجنة البرنامج والتنسيق أن تقدم استنتاجات وتوصيات بشأن برنامج فرعي أو برنامج بعينه من الميزانية البرنامجية المقترحة، فستنظر الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة في بداية دورتها في البرنامج الفرعي أو البرنامج المذكور من أجل تقديم أي استنتاجات وتوصيات إلى اللجنة الخامسة، في أقرب فرصة، وفي موعد لا يتجاوز أربعة أسابيع بعد بدء الدورة".

وفي هذا العام لم تتمكن لجنة البرنامج والتنسيق من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن خمسة برامج بما في ذلك البرنامج 3 "نزع السلاح" الذي ستنظر فيه اللجنة الأولى في 13 تشرين الأول/أكتوبر. ونشدد على حساسية تلك المسألة، ونثق بأن اللجنة الأولى ستتمكن من استكمال استعراض ذلك البرنامج وإرسال استنتاجاتها وتوصياتها إلى اللجنة الخامسة في الوقت المناسب.

السيد فونغنوريكيو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): أشاطر الوفود الأخرى الإعراب عن خالص التهاني لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لعضوية اللجنة الأولى. وأؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل تايلند، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/77/PV.2).

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تجديد التزامه بصون السلم والأمن الدوليين لأجل تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لنا أن نعزز الحوار السلمي والمفاوضات عن طريق التمسك بتعددية الأطراف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

تحقيقا لتلك الغاية، يجب أن يظل نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين محورا لجميع نظم نزع السلاح، لا سيما عندما يتعرض السلم

لمبادرات مماثلة. ونعتقد أن تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة وإنشاء مناطق جديدة على أساس توافق الآراء بين جميع الدول في المناطق المعنية سيكونان خطوة حاسمة نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ونفخر أيضا بأننا وضعنا، مع الأرجنتين، نموذجا مبتكرا وناجحا لتنفيذ الضمانات النووية من خلال إنشاء الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية للمساءلة عن المواد النووية ومراقبتها - وهي معلم بارز للنظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وتعد هذه الاتفاقية مثالا للعالم بوصفها أداة لبناء الثقة والتحقق من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على النحو المعترف به في قرار الجمعية العامة 52/76 الذي اتخذ بتوافق الآراء.

إن للبرازيل - بوصفها بلدا ناميا يتمتع بقدرات فضائية كبيرة وتطلعات إلى أن تصبح من بين الدول التي ترتاد الفضاء - مصلحة كبرى في أن يظل الفضاء الخارجي سلميا ومستقرا وآمنا ومتاحا للجميع. ونتطلع إلى الاختتام الناجح لأعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. وتأمل البرازيل أن تساعدنا تلك العملية في التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن ما يعتبر سلوكا مسؤولا في الفضاء الخارجي وبناء الثقة المتبادلة التي تمس الحاجة إليها على نحو يمهّد الطريق لوضع صك ملزم في المستقبل لتكملة الإطار القانوني القائم.

في وقت سابق من هذا العام، عيّن الممثل الخاص البرازيلي لدى مؤتمر نزع السلاح رئيسا لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ومنذ ذلك الحين، قدمت الكثير من الدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة مساهمات كبيرة أثرت المناقشة الحالية وأشارت إلى الخيارات الممكنة في المستقبل لوضع إطار دولي يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وعقد الفريق دورتين رسميتين وثلاث دورات غير رسمية فيما بين الدورات، واعتمد تقريرا بتوافق الآراء في تموز/يوليه. تقدّر البرازيل الدعم الذي تلقتّه من أعضاء الفريق الذين

للتحديات القائمة والناشئة في الفضاء السيبراني. في ذلك الصدد، نرحب بالتقدم المحرز في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها للفترة 2021-2025 ونؤكد من جديد استعدادنا لمشاركة الدول الأعضاء الأخرى في المداولات المستمرة بشأن ضمان الأمن السيبراني.

ترى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن بناء القدرات أمر بالغ الأهمية لضمان وجود فضاء سيبراني آمن ومأمون وقادر على الصمود للجميع فضلا عن الحد من التفاوتات فيما يتعلق بالفضاء السيبراني. ونغتتم هذه الفرصة لندعو أكثر البلدان تقدما إلى مواصلة تقديم الدعم والمساعدة على بناء قدرات البلدان النامية بغية تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في الحفاظ على بيئة سلمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كما تكرر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تأكيد دعمها الكامل لبرنامج الأمين العام لنزع السلاح والجهود الدولية المبذولة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، مع مراعاة الاحتياجات المحددة لمعالجة الأثر الخطير للأسلحة التقليدية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب، لا سيما وأن الذخائر العنقودية والذخائر غير المنفجرة الملوثة في جميع أنحاء بلدنا لا تزال تقتل وتشوه الأبرياء، خاصة الأطفال، ولا تزال تعوق بشكل خطير جهودنا الإنمائية الوطنية على مدى ما يزيد على أربعة عقود. تحقيقاً لتلك الغاية، اعتمدت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الهدف 18 من الأهداف الوطنية المحددة للتنمية المستدامة المعنون "حياة آمنة من الذخائر غير المنفجرة" واعتمدت مؤخرا خطة استراتيجية جديدة للذخائر غير المنفجرة مدتها 10 سنوات معنونة "المسار الآمن للمضي قدماً 3" للفترة من 2021 إلى 2030. ولمواصلة التصدي للمشاكل التي تسببها الذخائر غير المنفجرة، نعول على الدعم والتعاون المستمرين والمعززين من قبل المجتمع الدولي.

في الختام، تؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من جديد التزامها الثابت بالنهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار لإيجاد عالم أكثر أمناً يسوده السلام والأمن المستدامان.

السيد مسيلا (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم وانتخاب أعضاء مكتب اللجنة الأولى لهذه الدورة.

والأمن الدوليان للخطر. ترى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ظلت حجر الزاوية في الجهود الدولية الهادفة إلى نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وضمان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية منذ دخولها حيز النفاذ قبل أكثر من خمسة عقود.

بالرغم من الجهود التي بذلت خلال المفاوضات المكثفة خلال المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء على وثيقة ختامية. في ذلك الصدد، يدعو وفد بلدي جميع الدول الأطراف على مواصلة المشاركة في حوار بناء وهادف لإعادة تأكيد جهودنا الجماعية والتزامنا بالمعاهدة.

وبالمثل يرحب وفد بلدي بعقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية بنجاح في عام 2022. ونأمل أن تسهم المعاهدة في تحقيق الهدف العالمي المتمثل في الإزالة التامة للأسلحة النووية.

وتكرر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تأكيد دعمها الثابت للجهود الدولية الرامية إلى جعل عالمنا خالياً من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. عليه نشدد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس الأمن 1540 (2004) والمعاهدات المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل.

بالإضافة إلى ذلك تؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونرحب أيضاً باعتماد التقرير النهائي للاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة بتوافق الآراء.

مع التسليم بأهمية التكنولوجيات وإسهامها في التقدم الاجتماعي والاقتصادي، من الأهمية بمكان كفالة تنفيذ جميع الأنشطة المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقاً للقانون الدولي منعا

في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإننا ندعو جميع دول المرفق 2 التي لم تصدق بعد على المعاهدة إلى تحقيق المعاهدة بكفالة دخولها حيز النفاذ. وكينيا، بصفتها دولة طرفا في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا - معاهدة بليندا - تدرك تماما الدور الذي تؤديه المناطق الخالية من الأسلحة النووية في ميدان نزع السلاح. في ذلك الصدد، نتطلع إلى نجاح الدورة الثالثة للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط برئاسة لبنان.

كما تشدد كينيا، بوصفها بلدا ناميا، على المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتؤكد أهمية استمرار احترام حق جميع الدول غير القابل للتصرف في المشاركة في بحوث وتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. لقد استفاد بلدي بشكل كبير من التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وشركاء آخرين في تعظيم إمكاناتنا في قطاعات الصحة والزراعة والمياه والصناعة والطاقة وفي مجالات التكيف مع المناخ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. ولا تزال كينيا ملتزمة بالتزاما ثابتا بأهداف معاهدة عدم الانتشار فضلا عن دعوتها إلى فرض حظر كامل على الأسلحة النووية. في ذلك الصدد، يشارك وفد بلدي الدول الأطراف الأخرى في الإعراب عن خيبة أملها لفشل المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة مرة أخرى في التوصل إلى وثيقة بتوافق الآراء.

ويحدونا الأمل في أن تواصل اللجنة الأولى ضمان توافق الآراء والنتائج العملية المنحى في جميع العمليات الجارية. وتضطلع اللجنة الأولى، من خلال نتائجها وأطرها القائمة، بدور ومسؤولية هامين في كفالة أن تدعم الأمم المتحدة، في جملة أمور، البلدان بفعالية في سعيها إلى بناء القدرات الرقمية التي تحتاج إليها، وأن تكفل استعداد تلك البلدان لتحقيق التوازن بين الابتكار الرقمي والتصدي للاستخدام الضار للتكنولوجيات الرقمية من جانب الجهات الفاعلة الحكومية ومن غير الدول في المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين والتهديدات

تؤيد كينيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا نيجيريا وإندونيسيا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز على التوالي (انظر A/C.1/77/PV.2).

في 24 كانون الثاني/يناير 1946، اتخذت الجمعية العامة بتوافق الآراء أول قرار لها القرار 1 (د-1). وقبل سبعة عقود دعا ذلك القرار الأول إلى إزالة الأسلحة الذرية وسائر الأسلحة الرئيسية القابلة للتكيف لأغراض الدمار الشامل من الترسانات الوطنية. ولكن للأسف لم يلق إلحاح تلك الدعوة إلى نزع السلاح آذانا صاغية حتى الآن. لقد انقضى 75 عاما منذ تفجير أول قنبلة ذرية بينما استمر بقاء الأسلحة النووية وخطر النزاع النووي في سياق تكنولوجيات وآليات إيصال نووية أكثر تقدما ووجود عدد أكبر من الجهات الفاعلة والجهات الفاعلة الحكومية وربما من غير الدول. إن خطر حصول الإرهابيين والجماعات الإجرامية على الأسلحة أو المواد النووية حقيقي ومباشر ويتطلب مزيدا من اليقظة والعمل الجماعي. في ذلك الصدد، وبقدر ما تظل ضمانات الأمن النووي أداة مفيدة للدبلوماسية النووية فإنه لا يمكنها أن توفر ضمانات أبدا. لقد ولى عصر الردع النووي المفتوح منذ زمن طويل.

ويتقتضي الآثار المدمرة والعواقب الكارثية للتفجير النووي التعاون البناء العاجل وتوفر الإرادة السياسية، فضلا عن التنفيذ الكامل للالتزامات والتعهدات القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة إلى أن يتحقق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية. وينبغي ألا يظل الزخم المتجدد بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في تنفيذ التزاماتها بنزع السلاح أمرا اختياريا أو مشروطا. ويحث وفد بلدي جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ودول المظلة النووية على السعي إلى وضع مذاهب دفاعية وأمنية جديدة خالية من الأسلحة النووية.

تؤكد كينيا من جديد التزامها الطويل الأمد بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. تؤكد كذلك أن الإزالة التامة للأسلحة النووية تظل الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وبصفتنا دولة طرفا

السيدة موران (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.2) والبيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم ائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/77/PV.4). وسنقدم نسخة أطول من هذا البيان.

أود أولاً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لقيادة اللجنة الأولى وأن أؤكد لكم دعم أيرلندا الكامل لكم ولمكتبكم فيما يتعلق بعملكم.

يعدُّ العمل الجماعي السبيل الوحيد للتصدي للتهديدات العالمية مثل تحديث الترسانات النووية وتوسيع نطاقها وانتشار تكنولوجيا القذائف والنشاط السيبراني الخبيث والتوترات في الفضاء الخارجي والتحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين. كما تظل الأمم المتحدة وتعددية الأطراف محورا لذلك العمل.

إننا نجتمع في وقت يتسم بالأزمات. وتدين أيرلندا بشدة تهديد روسيا باستخدام الأسلحة النووية. إن أي استخدام لهذه الأسلحة ستكون له عواقب إنسانية مدمرة. ولم يسبق مثيل أبدا للمخاطر النووية المتزايدة الناشئة عن عدوان روسيا على أوكرانيا والتهديدات التي يتعرض لها الأمان والأمن النوويان نتيجة للنشاط العسكري في المرافق النووية المدنية وبالقرب منها في أوكرانيا. تؤيد أيرلندا جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمساعدة أوكرانيا في مجال الأمان والأمن النوويين في منشآتها. وتتنطبق المبادئ السبعة للأمان والأمن النوويين التي حددها المدير العام للوكالة في جميع الظروف، بما في ذلك خلال النزاع المسلح. كما نؤيد جهود المدير العام الرامية إلى إنشاء منطقة للأمان والأمن النوويين حول محطة زابوريجيا للطاقة النووية.

لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ومما يبعث على القلق العميق أن بلدا واحدا فقط، روسيا، حال دون التوصل إلى اتفاق في المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة في آب/أغسطس. وأشدد على الحاجة الملحة إلى التنفيذ الكامل للمعاهدة، بما في ذلك التعجيل بإحراز تقدم في نزع السلاح النووي

التي يتعرض لها المجتمع الدولي وتلك التي تهدد البنية التحتية الحيوية المحددة وطنيا. يرحب وفد بلدي بالتقدم المحرز واعتماد التقرير المرحلي السنوي الأول (A/77/275) للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 بتوافق الآراء برئاسة سنغافورة. إننا واثقون من أننا سنشهد استمرار تحقيق نتائج ملموسة.

فيما يتعلق بالفضاء الخارجي، تتضمن كينيا إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن القلق والتشديد على الحذر فيما يتعلق بإمكانية حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونؤيد الدعوة إلى اعتماد إطار قانوني يكمل الآليات القانونية الدولية ذات الصلة ويتيح فرصا متوازنة ومتساوية لجميع الدول لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه استنادا إلى مبدأي عدم الاستئثار بالفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية.

يرحب وفد بلدي بالشراكة المعززة بين مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح والاتحاد الأفريقي في مبادرة الاتحاد الأفريقي الرائدة بشأن إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2030. كما يشكل النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. لقد اتخذت كينيا تدابير هامة لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بما في ذلك تعزيز سياساتها الوطنية وأطرها القانونية. وكينيا، بوصفها رئيسا للاجتماع السابع للدول الذي يعقد مرة كل سنتين بشأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في عام 2021 تظل ملتزمة بأهداف برنامج العمل ورحبنا بالنتيجة الناجحة للاجتماع الثامن الذي يعقد مرة كل سنتين الذي عقد في نيويورك في حزيران/يونيه وتموز/يوليه بقيادة الفلبين.

في الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم، سيدي الرئيس، استمرار مشاركة كينيا البناءة في إطار مسؤوليتنا المشتركة في المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

التصدي لها بحزم وعلى نحو جماعي. ونؤيد بقوة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنتها ونزاهتها وحيادها في الاضطلاع بعملها.

ولا يزال من الأهمية بمكان أن ندعم اتفاقية الأسلحة البيولوجية بوصفها المعيار العالمي الملزم قانونا وحجر الزاوية في الجهود الدولية لمكافحة العوامل البيولوجية والسميات بوصفها أدوات للحرب. وتتطلع أيرلندا إلى المؤتمر الاستعراضي القادم لاتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي سيسعى إلى تعزيز الاتفاقية وتحسين الأمن البيولوجي.

ويشكل التصدي للمستويات غير المقبولة للأضرار التي يتحملها المدنيون نتيجة لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان أولوية رئيسية بالنسبة لأيرلندا. ونفخر بقيادة عملية التشاور للاتفاق على إعلان سياسي بشأن استخدام تلك الأسلحة في حزيران/يونيه الماضي في جنيف بعد ثلاث سنوات. ويسلم هذا الإعلان الهام بالعواقب الإنسانية المدمرة لتلك الأسلحة والإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز حماية المدنيين. وسيغير تنفيذه كيفية تنفيذ العمليات العسكرية في المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك الالتزام بتقييد استخدام الأسلحة المتفجرة أو الامتناع عنه عندما يحتمل أن يسبب استخدامها أضرارا بالمدنيين أو المرافق المدنية. وستسعى أيرلندا إلى اعتماد الإعلان السياسي بعقد مؤتمر رفيع المستوى في دبلن في 18 تشرين الثاني/نوفمبر، ونشجع جميع الدول على الانضمام إلينا وتأييد الإعلان السياسي.

تؤيد أيرلندا تأييدا لا لبس فيه الحظر الشامل للألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. لقد بينّ الاستخدام الموثق مؤخرا لاستخدام الذخائر العنقودية والألغام الأرضية المضادة للأفراد في النزاعات المسلحة، لا سيما في أوكرانيا، التهديد المستمر الذي تشكله هذه الأسلحة للمدنيين. ومنذ اعتمادها في دبلن في عام 2008 ترسخت اتفاقية الذخائر العنقودية بوصفها جزءا أساسيا من الهيكل الدولي لنزع السلاح. ويحدونا الأمل في أن تعزز خطة عمل لوزان إضفاء الطابع العالمي على هذه الاتفاقية وتنفيذها بصورة فعالة. وبالمثل، يجب أن يستمر العمل الرامي إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد.

لقد شاركت أيرلندا بفخر في الاجتماع الأول للدول الأطراف في المعاهدة في حزيران/يونيه. لقد كان إعلان فيينا وخطة عمل فيينا معلمين حاسمين في تمكين المعاهدة من إرساء الأسس اللازمة لتنفيذ أحكامها.

وتشدد أيرلندا على أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر. وندعو جميع دول المرفق 2 المتبقية إلى التوقيع والتصديق الفردي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فورا.

وسعيا إلى عدم الانتشار تؤكد أيرلندا مجددا أهمية التقيد العالمي بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي.

تؤيد أيرلندا بقوة خطة العمل الشاملة المشتركة. كما يساورنا القلق من عدم التمكن بعد من الاستعادة الكاملة لخطة العمل الشاملة المشتركة. ونأمل أن تتصرف جميع الأطراف على وجه الاستعجال للتوصل إلى اتفاق والمضي قدما في تنفيذه. وندعو إيران إلى وقف جميع الأنشطة التي تتعارض مع خطة العمل الشاملة المشتركة واستئناف التعاون الكامل مع الوكالة الدولية بشأن الرصد والتحقق. ويجب على إيران أيضا التصرف لتوضيح مسائل الضمانات النووية المتعلقة بصورة مرضية مع الوكالة.

كما يشكل الخطاب النووي المستمر لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأنشطة المتعلقة بالأسلحة النووية والقذائف تهديدا خطيرا. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إنهاء أعمالها المزعزعة للاستقرار فورا وأن تتخذ خطوات للتخلي عن قذائفها وترسانتها من أسلحة الدمار الشامل وبرامجها النووية بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ودون رجعة.

لقد احتفلنا في هذا العام بمرور 25 عاما على دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ.

وبالمثل تشكل عودة استخدام الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك في سورية، أحد أكثر التهديدات إلحاحا للسلم والأمن الدوليين ويجب

عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا على التوالي (انظر A/C.1/77/PV.2 و A/C.1/77/PV.4).

يستمر عمل اللجنة الأولى هذا العام في ظروف أكثر البيئات الأمنية الدولية تعقيدا منذ عدة عقود، حيث أدت المنافسات الجيوسياسية إلى تفاقم النزاعات التي طال أمدها. فنحن نشهد مواجهات بمستوى لم تشهده معظم الأجيال الشابة سوى في الأفلام الوثائقية. ونظرا للارتفاع المستمر في الإنفاق الدفاعي على الرغم من الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية فإن ما يثير القلق الشديد يتمثل في سوء التقدير. ولأسف هناك ما يدل على أن لهذه الاتجاهات المثيرة للقلق تأثيرا على عمل لجنتنا التي تعدُّ من أهم الآليات المعنية بنزع السلاح وتحديد الأسلحة على الصعيد الدولي.

بالنظر إلى هذه التطورات من المهم أن نجدد ونعزز التزامنا بالجهود الدولية لنزع السلاح لأجل الحفاظ على إنجازاتنا التي حققناها بشق الأنفس والتصدي على نحو ملائم للتحديات الناشئة. ويجب أن يعزز هذا النهج التقيد بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ورفض اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وينبغي أيضا تعزيز تعددية الأطراف وأن تظل في صميم جهودنا.

وإذ نفعل ذلك، ينبغي إعطاء الأولوية لهدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي على نحو يؤدي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونكر تأكيد ضرورة مواصلة تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أن من الأهمية بمكان المضي قدما في الإجراءات المتعلقة بالركائز الثلاث للمعاهدة بطريقة شاملة ومتوازنة، ولا سيما جانب نزع السلاح. وفي هذا الصدد، من المشجع أن نلاحظ النتائج التي تحققت في الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونعتقد أن اعتماد إعلان سياسي وخطة عمل للتنفيذ سيمهدان الطريق لتطبيق المعاهدة فضلا عن تيسير التقدم نحو الإزالة التامة للأسلحة النووية. وبالتالي ينبغي أيضا بذل جهود متعددة

وفيما يتصل بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، تؤيد أيرلندا إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وبروتوكولاتها وتواصل العمل لكفالة استمرار تصديها للتحديات الناشئة. لا تزال أيرلندا تشعر بالقلق إزاء الأثر الإنساني والإنمائي للألغام غير الألغام المضادة للأفراد وتعتقد أن مناقشات الخبراء بشأن هذه المسألة ستعود بالفائدة إلى جميع الدول. بالمثل وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، نرى أنه لا يمكن استمرار الفشل في إحراز تقدم إلى ما لا نهاية. ونتطلع إلى تناول الموضوع مرة أخرى في اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية الأسلحة التقليدية في تشرين الثاني/نوفمبر.

وترحب أيرلندا بالفرصة التي يتيحها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول لتكثيف الجهود للتصدي للتحديات في الفضاء الخارجي. وتؤكد أيرلندا من جديد دعمها للشفافية الطوعية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

كما تعدُّ المساواة بين الجنسين والنظر في الآثار الجنسانية للأسلحة من الأولويات الطويلة الأمد بالنسبة لأيرلندا. إننا فخورون بالمشاركة في رئاسة مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين ونشعر بالارتياح إلى العدد المتزايد من مشاريع القرارات التي تتضمن اعتبارات جنسانية. ويجب أن نكفل استمرار هذا العمل، وأن تكون لجنتنا تمثيلية حقا وأن تتناول عملها بطريقة جامعة وشاملة.

ففي هذا الوقت يكتسي عملنا في اللجنة الأولى أهمية أكثر من ذي قبل. كما تدعم كفالة تعددية الأطراف بناء عالم يسوده السلام والأمن. السيد الرئيس، إننا نتطلع إلى العمل مع جميع الشركاء بما في ذلك المجتمع المدني تحت قيادتكم لتحقيق هذه الغاية.

السيد دانغ هوانغ غيانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أهنتكم وأعضاء مكتبكم بحرارة على انتخابكم. يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا وتايلاند بالنيابة عن حركة

الجديدة، مع مراعاة الشواغل المشروعة للدول. ونحن نحترم المبادئ المتفق عليها على نحو متعدد الأطراف، ونؤيد العمل بشأن المسائل الهامة التي تعالجها الأفرقة العاملة ذات الصلة، بما في ذلك الأفرقة العاملة المعنية بالفضاء الخارجي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع ذلك، فإن الوقت ليس في صالحنا، ومن المُلح أن تتوصل الدول الأعضاء قريبا إلى أطر مقبولة بصورة متبادلة تنظم هذه المسائل الناشئة حيث تمس الحاجة إلى قواعد ومعايير دولية بشأنها. وفي ذلك الصدد، تضطلع المجموعات الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدور هام، وينبغي مواصلة استكشاف المزيد من التآزر بين الصعيدين الدولي والإقليمي بشأن نزع السلاح.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا استعداد فييت نام للمشاركة البناءة في أعمال اللجنة الأولى ودعم جهودها في سعينا المشترك إلى عالم يسوده السلام والاستقرار والتنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على خمس دقائق للبيان الأول وعلى ثلاث دقائق للبيان الثاني.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن مضطرون إلى أخذ الكلمة ممارسة لحقنا في الرد على عدد من البيانات المعادية لروسيا التي أدلت بها عدة وفود والتي تضمنت اتهامات لا أساس لها.

فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل الوفد الجورجي، نود أن نقول إن روسيا قد اعترفت بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا استنادا إلى التعبير الحر عن إرادة سكان هاتين المنطقتين، وفقا لقواعد القانون الدولي ومبادئه، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

وبخصوص وجود أفراد عسكريين روس في هاتين الجمهوريتين ذواتي السيادة، فإن ذلك الوجود تنظمه الاتفاقات الثنائية المناسبة مع هاتين الدولتين المستقلتين. وتقدم روسيا للجمهوريتين مساعدات كبيرة

الأوجه على جبهات متعددة بدءا بتعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية وحتى توفير ضمانات الأمن السلبية.

وإذ نسعى جاهدين لإحراز تقدم في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، من الأهمية بمكان أن نعالج المسائل المتعلقة بالأسلحة التقليدية بقدر كبير من العناية والتوازن. ويشدد وفدي على حق الدول في الاحتفاظ بالأسلحة التقليدية وحيازتها وتصنيعها للدفاع المشروع عن النفس. ونؤيد مواصلة تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وندعو إلى مزيد من التعاون الدولي في ذلك الصدد، بما في ذلك دعم بناء قدرات البلدان النامية. وتتبعني مواصلة معالجة آثار الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية وغيرها من مخلفات الحرب غير المنفجرة، مع تقديم الدعم لأكثر المناطق تلوثا.

توفر التكنولوجيات الناشئة حديثا آفاقا جديدة، مما يمكن من تحسين فرص الحصول على منافع كبيرة تتعلق بالفضاء الخارجي والتكنولوجيات الرقمية. وفي الوقت نفسه، وفي تلك البيئة، أصبحت المخاطر المرتبطة بذلك بالاقتران مع تلك التكنولوجيات أكثر بروزا. وأصبحت الخطوط الرفيعة بين الحدود والسيادة والدفاع والأنشطة الاقتصادية غير واضحة. لذلك حان الوقت لكي يبذل المجتمع الدولي مزيدا من الجهود لوضع أطر لتلك المسائل بغية ضمان تنفيذ جميع أنشطة الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وأن تعود بالنفع على الجميع. ويجب ضمان حق كل دولة وشعب في الوصول إليها بحرية. والسبيل نحو وضع هذه الأطر، سواء من خلال برنامج عمل أو صك ملزم قانونا، يتمثل في التعامل بتأنٍ وتجنب مسارات العمل المتسارعة أو المثيرة للانقسام، مع مراعاة آراء جميع الدول الأعضاء وما يقابلها من تعقيد في هذه المجالات.

وبغية ضمان إحراز تقدم في هذه المجالات المهمة، من الحيوي بنفس القدر تعزيز آلية نزع السلاح وتشجيع المبادرات والمقترحات

مالي وكذلك على قطاعي النقل والطاقة، وحُرم سكان المنطقة من المزايا الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والرواتب والخدمات المصرفية والاتصالات والتعليم والرعاية الصحية. إنهم محرومون من حقوقهم المدنية الأساسية. في مرحلة ما، قال السيد زيلينسكي إن حزمة تدابير مينسك كانت مطلوبة فحسب من أجل الحفاظ على العقوبات المفروضة على روسيا.

يدين نظام كييف بالإفلات من العقاب لادعائه الغربيين. وبدلاً من الضغط على قيادة كييف لتنفيذ اتفاقات مينسك، فقد غصوا الطرف بسخرية عن تهديدات كييف المفتوحة بحل ما تُسمى بمشكلة دونباس بالقوة. وبدعم من الدولة، يجري فرض إيديولوجية التعصب القومي تجاه الإثنية الروسية. اليوم، لم يعد مسؤولو البلد يخلون من جوهرهم النازي، ويدعون علناً ومن دون عقاب إلى قتل الشعب الروسي. فعلى سبيل المثال، قال سفير أوكرانيا لدى كازاخستان، السيد فروبيلفسكي، في 22 آب/أغسطس في مقابلة: "إننا نحاول قتل أكبر عدد ممكن من الروس. كلما قتلنا أكثر اليوم، كلما قل عدد الذين سيتعين على أطفالنا قتلهم. هذا كل شيء".

أُتذكر أيضاً مقابلة في 5 أغسطس 2021 مع السيد زيلينسكي، نصح فيها كل من يشعر بأنه روسي بالمغادرة والذهاب إلى روسيا لصالح أطفالهم وأحفادهم. إن دعوات الرئيس الأوكراني الأخيرة للدول الغربية لتنفيذ ضربات نووية وقائية ضد روسيا غير مسؤولة للغاية.

وتؤكد الحقائق التي ذكرتها مرة أخرى أن أوكرانيا قد تحولت أخيراً إلى دولة قومية راديكالية، ذات آراء معادية لروسيا علناً، وكان لا مفر من القرار بالقيام بعملية عسكرية خاصة.

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): إن وفدي مضطر إلى ممارسة حقه في الرد على الادعاءات الباطلة التي أدلى بها ممثلو المملكة المتحدة وألمانيا وبلدان أوروبية أخرى. وتسيء البلدان الأوروبية استخدام هذا المنندى بشكل فاضح لنشر معلومات مضللة ومعلومات مغلوطة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ووفدي مضطر إلى التصدي لهذه المعلومات المضللة.

من أجل ضمان تطورهما ككيانين ديمقراطيين مستقلين وتعزيز مواقفهما الدولية وتمييزهما الاجتماعية والاقتصادية.

أما بالنسبة لأحدث الهجمات ضد روسيا فيما يتعلق بأوكرانيا، نود أن نوكد مرة أخرى على أنه في أعقاب انقلاب مسلح وقع في أوكرانيا في عام 2014، بدعم مباشر من البلدان الغربية، وصلت القوى القومية الراديكالية التي تتبنى علناً آراء معادية لروسيا علناً إلى السلطة.

وفيما يتعلق بالموقف تجاه سكان دونباس الناطقين بالروسية، فإن التصريحات التي أدلى بها المسؤولون الأوكرانيون تتحدث عن نفسها. ومما له دلالة خاصة البيان الذي أدلى به السيد ياتسينيوك، رئيس وزراء أوكرانيا آنذاك، واصفاً سكان دونباس بأنهم "غير بشر". وفي مقابلة أجريت في أيلول/سبتمبر 2021 مع الرئيس زيلينسكي، وسئل فيها عن رأيه في الأشخاص الذين يعيشون في دونباس، قال إن هناك بشراً وهناك "كائنات أو مخلوقات". وأعتقد الأمر لا يحتاج إلى تعليق. وبالمثل، قال عمدة مدينة دنيبرو، السيد فيلاتوف، في الربيع الماضي ما يلي:

"الآن لدينا الحق الأخلاقي الكامل في قتل هؤلاء غير البشر في جميع أنحاء العالم بهدوء وبمعدل واضح - لأطول فترة ممكنة وبأكبر عدد ممكن".

وفي الآونة الأخيرة، في أيلول/سبتمبر، قال أمين مجلس الأمن القومي والدفاع، السيد دانييلوف:

"في المدن التي تدخل فيها القوات المسلحة الأوكرانية، سيخضع السكان للأكرنة، بدون النظر إلى آرائهم. وهذا ينطبق على ممثلي الجنسيات الأخرى وكذلك الروسية".

استبعدت وزارة التعليم في أوكرانيا اللغة الروسية والأدب الروسي من المناهج الدراسية، تماماً كما هو الحال في ألمانيا الفاشية، حيث تم حظر الكتب باللغة الروسية وتدميرها. لقد تم تدمير النصب التذكارية للمؤلفين الروس.

وبينما تعلن سلطات كييف نفاقاً التزامها باتفاقات مينسك، فإنها تخرب تنفيذها علناً ومن دون عقاب. فقد فُرض على دونباس حصار

الهادئ، فإن المناورات العسكرية المشتركة للولايات المتحدة وقواتها الذليلة لا يمكن اعتبارها موجهة فقط إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومما يؤسف له بشدة أن عددا قليلا جدا من البلدان يعرف ذلك أو، على الرغم من أنها تعرف ذلك، تتجاهله عمدا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يمعن النظر في الطابع المهدد للتدريبات العسكرية المشتركة ونشر الأصول النووية وأن يتصدى لها بحزم بغية ضمان السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وبقيّة المنطقة.

وتتمثل المهمة الرئيسية لقدرتنا على الدفاع عن النفس في احتواء أي اندلاع محتمل للحرب بجعل القوات المعادية تتخلى عن محاولاتها للعنوان والهجمات العسكرية. وبناء على ذلك، فإنه لا يشكل أبدا تهديدا للبلدان والشعوب الصديقة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

عانى الشعب الكوري بشكل كبير في الحرب الماضية التي دارت رحاها في الخمسينيات من القرن الماضي. وهكذا فإن تطلعاتنا إلى السلام عالية. كما نتذكر بوضوح عددا من المآسي التاريخية في القرنين العشرين والحادي والعشرين، التي نجمت عن الخيارات الخاطئة في مواجهة الوعظ والفسفسطة النمطيين اللذين تقوم بهما الولايات المتحدة، والضغط الانفرادي والتهديدات العسكرية. إن نهجنا واضح في الرد على العداء المتزايد بتهور والابتزاز النووي الذي تقوم به الولايات المتحدة وأتباعها.

إن المملكة المتحدة التي تمضي قدما في الشراكة بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، مما يقوض النظام العالمي لعدم الانتشار على الرغم من إدانات المجتمع الدولي المتقاطرة، ليس لها الحق ولست مؤهلة للطعن في قدرتنا على الدفاع عن النفس. وحرى بالبلدان الغربية أن تتخلى عن عادة حقبة الحرب الباردة للسير بشكل أعمى على خطى الولايات المتحدة في سياستها العدائية، وأن تترجم استقلال سياستها الخارجية الذي تروج له كثيرا إلى عمل حقيقي.

السيدة هيل (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): طلبت الكلمة بالنيابة عن أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لممارسة حق الرد على التأكيدات التي وردت في المناقشة العامة اليوم بشأن شراكة الاتحاد

كما هو معروف على نطاق واسع، لا تزال شبه الجزيرة الكورية من الناحية التقنية في حالة حرب. وبسبب العداء المتزايد بشكل خطير والتهديد النووي من جانب الولايات المتحدة، تتصاعد التوترات في شبه الجزيرة الكورية أكثر من أي وقت مضى. إن الولايات المتحدة الآن بحاجة ماسة إلى نشر معلومات مضللة على الساحة الدولية تهدف إلى شيطنة حكومة جمهوريتنا، بفسفسطة سخيفة مفادها أن قدرتنا على الدفاع عن النفس تشكل تهديدا للسلم العالمي ولأمن المنطقة، ولكن الهدف النهائي للولايات المتحدة هو الإطاحة بحكومتنا يوما ما بالضغط علينا لنزع سلاحنا، وبالإضافة إلى ذلك التخلي عن حقنا في ممارسة الدفاع عن النفس. إن الولايات المتحدة وقواتها الذليلة لا تدخر وسعا من أجل رسم صورة للتدريبات العسكرية المشتركة الضخمة التي تجريها تظهر أنها دفاعية بطبيعتها.

اسمحوا لي أن أعتزم هذه الفرصة لأتناول بإيجاز الطابع العدوانى للحالة مع تضمين بعض الحقائق. خلال الزيارة التي قام بها رئيس الولايات المتحدة إلى كوريا الجنوبية في أيار/مايو، التزم بإبصال الردع الموسع، بما في ذلك الأسلحة النووية، وتوسيع نطاق التدريبات العسكرية المشتركة من حيث الحجم والنطاق، ونشر الأصول النووية للولايات المتحدة في شبه الجزيرة الكورية. من الناحية الجوهرية فإن الهدف الأساسي للتدريبات العسكرية المشتركة هو أن تصبح على دراية جيدة بخطط الحرب لشن هجوم مفاجئ على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ظروف تجري في ظلها محاكاة لحرب حقيقية. فعلى سبيل المثال، تتضمن خطة العملية 5015، وهي جزء لا يتجزأ من التدريبات المشتركة، التي تتضمن الإطاحة بالقادة، وعملية إنزال واسعة النطاق، وغزو وحدات الكوماندوس لعاصمة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والأكثر من ذلك، أن الولايات المتحدة نشرت غواصات نووية وقاذفات قنابل استراتيجية وحتى حاملات طائرات نووية داخل شبه الجزيرة الكورية وخارجها في كل مرة أجرت فيها تدريبات عسكرية مشتركة. يمكننا بسهولة تخمين الأدوار التي أدتها تلك الأصول النووية.

بالنظر إلى كون الولايات المتحدة وقواتها الذليلة تحرص على تكرار نموذج منظمة حلف شمال الأطلسي في منطقة آسيا والمحيط

إن الكلام عن عدم امتثال سورية لالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية غير صحيح ومرفوض. لقد حرصت سورية منذ انضمامها إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية على التعاون الكامل مع المنظمة، وقامت بالتخلص التام من مخزونها الكيميائي بشكل كامل، وفي وقت قياسي، وفي ظل ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد، ويعرفها الجميع.

لقد قدمت سورية آخر تقرير عن تعاونها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في 15 أيلول/سبتمبر والذي يحمل الرقم 106. ما برحت سورية على تواصل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بطريقة بناءة وإيجابية، وقدمت التسهيلات اللازمة لآخر زيارة قام بها فريق الأمانة الفنية إلى سورية في 11 أيلول/سبتمبر.

أود أن أؤكد مرة أخرى وبشكل جازم بأن الاستمرار في التشكيك في تعاون سورية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أمر مرفوض، إذ أن سورية لم تدخر جهداً في العمل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، واعتمدت نهجاً بناءً وإيجابياً في التعامل مع المسائل التي أثارها الأمانة الفنية، إيماناً منها بأن الحوار هو السبيل الوحيد لحل هذه المسائل، وليس التشكيك والالتهامات وتسييس عمل المنظمة.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدنا أن يمارس حقه في الرد بشأن البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الروسي.

يواصل وفد روسيا استخدام اللجنة الأولى لنشر أكاذيبه ولأعيبه. والجميع يعلم من الذي أشعل الحرب في عام 2014. لقد شنت روسيا عدوانها في شرق أوكرانيا وغزت واحتلت القرم. كما نشرت روسيا تشكيلات غير قانونية في شرق أوكرانيا وما تزال تدعمها منذ ذلك الحين. إنها التشكيلات غير القانونية نفسها التي أرهبت جميع سكان أوكرانيا وسكان دونباس على وجه الخصوص. لكن وبدلاً من التركيز على ذلك أود أن ألفت انتباه الدول الأعضاء إلى النقاط التالية.

اليوم شنت روسيا هجمات صاروخية لم يسبق لها مثيل في جميع أنحاء أوكرانيا باستخدام طائرات استراتيجية بمستوى لم نشهده

الأفريقي. وتضطلع أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بتعاونها الثلاثي في إطار شراكة الاتحاد بطريقة تتسق تماماً مع التزاماتنا وتعهداتنا في مجال عدم الانتشار، وتسعى إلى تعزيز سلامة النظام العالمي لعدم الانتشار النووي.

إن الدسر النووي البحري غير محظور بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأي تعاون متوخى في إطار الشراكة بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (شراكة أوكوس) في مجال الفضاء سيكون ممثلاً تماماً لالتزاماتنا بموجب المعاهدة. ورحبنا بتقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المقدم إلى اجتماع مجلس المحافظين في أيلول/سبتمبر، الذي أكد من جديد ارتياحه لانخراط (شراكة أوكوس) مع الوكالة حتى الآن، ولاحظ أن أستراليا امتثلت باستمرار لالتزاماتها بتقديم التقارير بموجب اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي. ومن المهم جداً بالنسبة للنظام الدولي لعدم الانتشار أن يواصل تمكين الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الوفاء بولايتها المتمثلة في التعامل مع الدول الأعضاء بشأن مسائل الضمانات باستقلالية ومن دون تدخل.

نحن نرفض بشدة أي تلميح إلى أن (شراكة أوكوس) تزعزع الاستقرار الإقليمي. إذ أن هذه الشراكة تركز على التزامنا الجماعي بدعم نظام دولي يحترم سيادة القانون والحل السلمي للنزاعات، بدون إكراه.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): أجد نفسي مضطراً لأخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد لتوضيح بعض الجوانب رداً على ما ورد في بياني إستونيا والمملكة المتحدة.

في البداية، أود أن أشدد على أن سورية تدين إدانة قاطعة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي زمان ومكان، ومن جانب أي كان، وتحت أي ظرف من الظروف. لقد تخلصت سورية تماماً من مخزونات من الأسلحة الكيميائية، كما أكدت رئيس البعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتخلص من البرنامج الكيميائي أمام مجلس الأمن في حزيران/يونيه 2014.

نفسها يعدُّ من أبشع الجرائم الدولية لأنه لا يقتصر على تهديد جهة فاعلة دولية لوحدها بل يهدد المجتمع الدولي بأسره. ولم ترغب أوكرانيا في هذه الحرب مطلقاً ولم تصدر عنها أي استقزازات لنشوبها. عليه تتصدى أوكرانيا لدولة - دولة إرهابية - لا ترغب في السلام.

السيد فاراس (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضاً أن أمارس حقنا في الرد على ما قاله ممثل الاتحاد الروسي.

أولاً، أود أن أتناول الادعاءات المعادية لروسيا. بطبيعة الحال، إنني أتكلّم باسم بلدي ولكنني واثق من أن هذا ينطبق على البلدان الغربية بشكل أعم. وأستطيع أن أقول أنه على الرغم من أن الاتحاد السوفيتي قد هاجم فنلندا عدة مرات في تاريخنا الحديث بشكل عام فإن الفنلنديين ما زالوا لا يكرهون الروس. وليست لدى فنلندا أي حملات معادية لروسيا. وأكرر القول بأن السكان في فنلندا لا يكرهون الروس.

غير أن اعتداءات روسيا غير المشروعة على جورجيا في عام 2008 وعلى القرم في عام 2014 والآن في أجزاء أخرى من أوكرانيا المستقلة ذات السيادة تجعل من المستحيل عملياً استحسان القيادة الروسية وممثليها الدمى. ولكن يسعدني أن أرى أن بعض الممثلين الروس يقفون إلى جانب الحقيقة ولا يرغبون في الكذب أو الدفاع عن قتل المدنيين الأوكرانيين وأسره ونساءهم وأطفالهم. لقد شهدنا ذلك قبل بضعة أشهر عندما تخلى ممثل روسي شجاع في جنيف عن منصبه. ولا يخشى جميع ممثلي الدولة في روسيا التعبير عن آرائهم. وأود أن أؤكد أن الادعاءات المعادية لروسيا لا تصدر إلا عن روسيا نفسها وتستهدف الشعب الروسي في محاولة لا تكل لتبرير عدوانها على أوكرانيا.

ثانياً، في سياق الوصف بالنازية والنازية الجديدة وحكومة أوكرانيا النازية التي تتعاطى المخدرات - أو أيا كان ما نقوله روسيا - فتلك مجرد محاولة يائسة من جانب الحكومة الروسية لتبرير حربها غير المشروعة في أوكرانيا. ولئن كان هناك أي معنى للادعاءات التي تقوه بها ممثلو روسيا، أفترض أن ممثلي أوكرانيا هنا سيرتدون الرموز النازية أو يحيوننا بتحية الذراع الممدودة على الطريقة النازية. ولكن

في هذه الحرب حتى الآن. سبقت هذه الهجمات ضربات بصواريخ كروز على مناطق سكنية مكتظة بالسكان في زابوريجيا بما لا يقل عن 22 صاروخاً، مخلفة وراءها 16 قتيلًا ونحو 100 مصاب خلال يومين فقط. كما أطلق ما لا يقل عن 83 صاروخاً و 17 طائرة انتحارية مسيرة اليوم من روسيا وبيلاروسيا وبحر قزوين والقرم المحتلة مؤقتاً أسفرت عن مقتل 11 شخصاً وإصابة 64 آخرين. ووفقاً للبيانات الأولية تم اعتراض 45 صاروخاً وتدمير تسع طائرات من انتحارية مسيرة وفرتها إيران بواسطة قوات الدفاع الجوي. كما استهدفت البنية التحتية المدنية الحيوية في الكثير من المدن الأوكرانية بما في ذلك كييف وزابوريجيا ودينبرو وجيتومير وخملينتسكي وترنوبل ولفيف وغيرها. وقطعت خدمات الماء والكهرباء عن المناطق السكنية.

إن هذه السلسلة الجديدة من الأعمال الإرهابية التي تنفذها روسيا والهادفة إلى تدمير البنية التحتية المدنية لأوكرانيا دليل على حالتها بوصفها دولة إرهابية تهاجم المدنيين عندما تخسر حربها العدوانية على أوكرانيا في ساحة المعركة. فليس هناك ما يستفز روسيا لشن إرهابها الصاروخي، حيث واصلت روسيا قصف أوكرانيا بالصواريخ حتى قبل تدمير جسر كيرتش. وبالتالي فإن إلقاء اللوم على الضحية عن طريق الإيحاء بأن روسيا ترد على الاستقزاز أمر مضلل تماماً. إن هذه الهجمات الروسية التي تشن مع حلول موسم الشتاء تهدف إلى ترهيب السكان المدنيين وإحداث الفوضى وإضعاف عزم أوكرانيا على تحرير أراضيها التي احتلتها روسيا مؤقتاً.

يقيناً أن الإجراءات التي تتخذها روسيا هي التي تُعرّف حربها على أوكرانيا بأنها إبادة جماعية لا لبس فيها. لقد كانت المرة الأخيرة التي شهدت فيها دولة في أوروبا فظائع بهذا الحجم هي فترة الحرب العالمية الثانية. فمنذ أن أشعلت روسيا حربها الشاملة في 24 فبراير أطلقت أكثر من 3 500 صاروخاً على أوكرانيا استهدفت في معظمها البنية التحتية المدنية. كما أن حملة الإرهاب المستمرة ضد السكان المدنيين دليل واضح على رفض روسيا للتفاوض الجدي. وبما أن الإرهاب جريمة تجب المعاقبة عليها، فإن الإرهاب الذي تمارسه الدولة

للقانون الدولي فضلا عن دستور أوكرانيا واستقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية. لقد أجريت تلك الاستفتاءات في ظل انتهاكات منظمة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان علاوة على تهريب المواطنين الأوكرانيين من قبل روسيا وسلطاتها المعينة بشكل غير شرعي في الأراضي الأوكرانية المحتلة. لذلك فإن تلك الأصوات غير القانونية لا تعبر عن الإرادة الحرة للسكان الذين يعيشون في تلك المناطق من أوكرانيا.

السيد بكرادزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أمارس حقنا في الرد على بيان روسيا بشأن إقليمي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا التابعتين لجورجيا اللتين تحتلها روسيا حاليا. ذكرت روسيا أن هاتين المنطقتين من جورجيا قد أصبحتا دولتين مستقلتين عن طريق التعبير الحر عن إرادة سكانهما. ولكن نود أن نذكر روسيا بأن أكثر من 300 000 من السكان الجورجيين عرقيا وأعضاء الجماعات العرقية الأخرى قد طردوا من تلك المناطق بواسطة التطهير العرقي. وهؤلاء يمثلون جزءا كبيرا من سكان المنطقتين. لذلك لا يمكننا التحدث عن الإرادة الحرة للسكان. إن تلك الأجزاء من جورجيا تعدّ جزء لا يتجزأ من بلدنا بموجب القانون الدولي ولن نقبل أبدا أي تغييرات قسرية فرضت على حدود جورجيا المعترف بها دوليا.

السيد بلوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أجد لزاما عليّ أن آخذ الكلمة لممارسة حق وفد بلدي في الرد على الإشارة إلى الطائرات الإيرانية المسيرة. وكما أوضحنا في ممارسة حقنا في الرد سابقا (انظر A/C.1/77/PV.5) فإن الادعاءات بأن روسيا استخدمت طائرات إيرانية مسيرة في حربها على أوكرانيا ليست أمرا يمكننا تأكيده. ونعتقد أن تلك الادعاءات لا أساس لها من الصحة وأن نقل المعدات العسكرية إلى أي طرف من أطراف النزاع لن يؤدي إلا إلى تأجيل فرص السلام. عليه، فإن الموقف الوحيد لوفدي وبلدي يتمثل في تأييد التسوية السلمية للنزاع.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا مضطرون للرد على البيانات التي أدلى بها بالنيابة عن وفود أوكرانيا وفنلندا والاتحاد الأوروبي وجورجيا.

لا أحد هنا يصدق تلك الادعاءات النازية أو يأخذها على محمل الجد. وهناك عدد متزايد من السكان في روسيا نفسها لا يتقون في تلك الادعاءات. كما لم يثق بها الأكاديميون الروس أبدا. وعلى الرغم من أن روسيا هي التي تذبذبت وتعذب المدنيين الأبرياء في أوكرانيا لا أحد هنا يصف الروس بالنازية على الرغم من أن اعتداءاتهم بحد ذاتها قد تبرر ذلك. ويدرك الناس أن حكومة روسيا وممثليها يختلفون عن الشعب الروسي. لذلك أود أن أناشد ممثلي الاتحاد الروسي وأن أحثهم على عدم استخدام مثل هذه العبارات هنا. لأنهم ليسوا وسائل إعلام حكومية روسية كما أن جمهورهم ليس الشعب الروسي. وأطلب منهم الامتناع عن الترويج لادعاءات روسيا وعباراتها السخيفة هذه هنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

السيدة ديلن (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أيضا أن أمارس حقنا في الرد على البيانات التي استمعنا إليها للتو من ممثل الاتحاد الروسي. أود أيضا أن أشيد بزميلنا الفنلندي على البيان الممتاز الذي أدلى به من للتو والذي أؤيده تماما.

يحث الاتحاد الأوروبي الاتحاد الروسي على وقف حملته المضللة والدعائية هذه. وندين بشكل قاطع الاتهامات المروعة التي لا أساس لها من الصحة التي يواصل المسؤولون الروس إطلاقها في محاولاتهم لإضفاء الشرعية على حرب الاتحاد الروسي غير المشروعة على أوكرانيا. ويعرب الاتحاد الأوروبي أيضا عن رفضه القاطع لأي تشكيك في وجود أوكرانيا بصفتها دولة مستقلة وذات سيادة.

علاوة على ذلك، يرفض الاتحاد الأوروبي بشدة ويدين بشكل قاطع ضم روسيا غير المشروع لمناطق دونيتسك ولوهانسك وزابورجيا وخيرسون الأوكرانية بعد الاستفتاءات الصورية التي أجريت تحت تهديد السلاح في أيلول/سبتمبر حيث تواصل روسيا حربها العدوانية على أوكرانيا. إن نتائج الاستفتاءات الصورية هذه لاغية وباطلة ولن يكون لها أي أثر قانوني على الإطلاق. كما أنها تشكل انتهاكا صارخا

عدد كبير من الهجمات الإرهابية الأخرى ومحاولات مماثلة لتخريب خطوط الأنابيب والبنية التحتية للكهرباء في بلدي، بما في ذلك الهجوم على جزء من خط أنابيب الغاز "ترك ستريم".

وقد تم التحقق من كل ذلك بأدلة موضوعية بما في ذلك شهادات المحتجزين المتورطين في ارتكاب تلك الهجمات الإرهابية. بإجراءاته هذه انضم نظام كييف عمليا إلى قائمة أبشع الجماعات الإرهابية الدولية. إن من المستحيل عدم التصدي لهذه الجرائم ولهذا السبب شُن هذا الصباح - بناء على اقتراح من وزارة الدفاع وكما خططت له هيئة الأركان العامة الروسية - هجوم واسع بعيد المدى بحري وبري على مرافق الطاقة والقيادة العسكرية والاتصالات الأوكرانية. إذا استمرت محاولات تنفيذ أي هجمات إرهابية، فإن رد روسيا سيكون قاسيا ومتناسبا مع التهديد الذي يستهدف الاتحاد الروسي بلا شك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استنفدنا أكثر من الوقت المخصص لهذه الجلسة. ويحتاج المترجمون الشفويون الآن إلى فترة راحة.

وأود أن أذكر الوفود بأن قائمة المتكلمين في المناقشة المواضيعية ستغلق غدا، الثلاثاء 11 تشرين الأول/أكتوبر الساعة 19/00. وينبغي لجميع الوفود التي تعتزم أخذ الكلمة أن تسجل أسماءها في القائمة قبل الموعد النهائي. ستعقد الجلسة المقبلة للجنة بعد ظهر الغد في الساعة 17/00 في قاعة الاجتماعات هذه. وأناشد جميع الوفود أن تتقيد بالمواعيد حتى نتمكن من مواصلة عملنا في الوقت المناسب.

رفعت الجلسة الساعة 18/20.

فيما يتعلق بجورجيا، نعلم جميعا جيدا أن روسيا ليست هي التي اعتدت على جورجيا بل إن نظام ساكاشفيلي هو الذي هاجم أوسيتيا الجنوبية في آب/أغسطس 2008. علاوة على ذلك، يجري الإعداد لإجراء مماثل ضد أبخازيا تتويجا لسياسة تبليسي طويلة الأمد المتمثلة في استخدام القوة ضد تلك الأقليات مما لا يترك لها خيارا سوى ضمان أمنها وحققها في الوجود بتقرير مصيرها بوصفها دولا مستقلة. وبصدنا لعدوان جورجيا كفلنا بقاء شعبي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ومستقبلهما السلمي بوصفهما دولتين مستقلتين.

وفيما يتعلق بالإجراءات التي تتخذها القوات المسلحة الروسية فلا شك أن هناك ما يبررها، إذ تشير البيانات الواردة من خبراء الطب الشرعي الجنائي والمعلومات العملياتية إلى أن انفجار 8 تشرين الأول/أكتوبر الذي أدى إلى تحويل جسر القرم كان عملا إرهابيا يهدف إلى تدمير جزء من البنية التحتية المدنية الحيوية لروسيا. ومن الواضح أيضا أن ذلك الهجوم الإرهابي قد تم بتكليف وتنفيذ وتخطيط من قبل القوات الخاصة الأوكرانية. ويستخدم نظام كييف منذ فترة طويلة الأساليب الإرهابية، بما في ذلك قتل الشخصيات العامة والصحفيين والعلماء في أوكرانيا وروسيا، وقصف البلدات في دونباس كما يحدث منذ أكثر من ثماني سنوات، وارتكاب جرائم الإرهاب النووي، إذا أخذنا في الاعتبار الضربات الصاروخية والمدفعية على محطة زابوريجيا للطاقة وكذلك الهجمات الإرهابية الثلاث التي شنتها القوات الخاصة على محطة كورسك للطاقة النووية في الأراضي الروسية، مما أدى إلى إتلاف خطوط الكهرباء عالية التيار بشكل متكرر، فضلا عن تنفيذ